جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

اعداد الطالبة
عائشة بودرواز

اشراف الأستاذ
فاتح النور رحموني

السنة الجامعية
1439هـ – 1440هـ /2017 م – 2018 م

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعانني على هذا الواجب ووفقني إلى إنجاز هذا العمل.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ المشرف: رحموني فتح النور على تفضله وتقبله مسؤولية الإشراف على هذه المذكرة والذي ساعدني بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة العلوم السياسية بجامعة المسيلة "محمد بوضياف"

وكذا طلبة السنة الثانية ماستر استراتيجية وعلاقات دولية.

اهـــــــــداء

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصوات والدعوات

أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكر في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

إلى إخوتي: حسام بلال، هوري

إلى أخواتي: نادية، سهيلة، لينا، وإلى أختي سعيدة وزجها وأولادها (عبد الرحمان، آدم) وأختي هاجر وزوجها وابنتها(رزان)

إلى الأصدقاء (سميرة، سلمى، نوال، آمال، ريحان، حنان).

مقدمة

أولا/ تقديم الدراسة:

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تحولات مهمة، لعل أبرزها ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي، وقوة كبيرة منفردة بتوجيه الأحداث والتحكم في مسارها ونتائجها، وساهمت أيضا في تغيير المفاهيم ومن بينها مفهوم الأمن، فقد أصبح من بين أهم المفاهيم التي يتم على أساسها بناء الاستراتيجيات والسياسات، التي توظف لتحقق المصالح وضمان مكانة مهمة في هيكل النظام الدولي تحفظ أمنها، وفي نفس الوقت الهدف الأساسي الذي تسعى كل الدول الكبرى لتحقيقه. ومنه اشتد الصراع حول أهم المناطق الاستراتيجية التي تعتبر مفاتيح اساسية لزيادة المصالح وتحقيق الأمن من خلالها، وفي هذا الاطار تعتبر منطقة المتوسط أهم هذه المناطق التي تركزت سياسات الدول الكبرى حولها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد شهدت الساحة الدولية عموما ومنطقة المتوسط على وجه الخصوص العدد من التغيرات، ومن أهمها ظهور بعض التهديدات الأمنية الجديدة ضد المصالح الأمريكية، فقد شكلت ظاهرة الأصولية والتطرف والارهاب أهم هذه التهديدات، وفي نفس الوقت أهم المبررات التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل بناء ورسم استراتيجية أمنية جديدة في منطقة المتوسط، في مرحلة أولى منذ نهاية الحرب الباردة الى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي مرحلة ثانية كانت هذه السياسات أكثر تركيزا ووضوحا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 الى غاية يومنا هذا. فقد عملت على تكييف وتجديد الأدوار الأساسية لقواتها العسكرية في منطقة المتوسط، سواء في اطار حلف الناتو أو في اطار مهام الأسطول الأمريكي السادس، وذلك بغرض الحفاظ على تفوقها في المنطقة، وضمان زيادة قوتها واستمرار هيمنتها على العالم.

ثانيا/ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في ارتباطه بأهم قضايا السياسة الدولية الراهنة، وكذا المسائل الجوهرية التي تعتبر محور سياسات الدول الكبرى، وهي مسألة الأمن واشكالية ارتباطه بمصالح الدول المؤثرة بشكل كبير في هذه السياسات.

تتضاعف أهمية الموضوع اذا تم ربطه بمنطقة ذات أهمية كبيرة من الناحية الجيوسياسية، وذلك على غرار منطقة البحر الأبيض المتوسط، فهي تحظى بمكانة متميّزة في الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة عموما، وبعد أحداث 11 سبتمبر على وجه الخصوص.

وشكلت ظاهرة الارهاب في هذه الفترة الزمنية المعنية بالدراسة، عنصرا محوريا ضاعف من أهمية الموضوع، فقد تركزت الاستراتيجية الأمريكية حول سياسات محاربة الارهاب في المنطقة، رغم ما ينعكس عن هذه السياسات من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على أمن دول منطقة المتوسط ومصالحها.

ثالثا/ أسباب اختيار الموضوع:

أ- أسباب ذاتية:

- الرغبة الذاتية والاهتمام الشخصي بدراسة القضايا الأساسية في منطقة المتوسط، خاصة التي تؤثر على أمن الدولة الجزائرية التي انتمي اليها.
- الرغبة الشخصية في الاطلاع على الأدوار الجديدة للأسطول السادس والحلف الأطلسي ومعرفة ارتباطهما بالأمن والاستقرار في المنطقة .
- محاولة معرفة الفاعلين الأساسيين في المنطقة خاصة الحلفاء الأساسيين للولايات المتحدة الأمريكية على رأسهم الكيان الاسرائيلي.

ب- أسباب موضوعية:

يعتبر الفضاء المتوسطي محور السياسات الدولية للقوى الكبرى، وكذا مركز الصراع حول مصالح هذه القوى، وهذا ما يجعل من منطقة المتوسط أهم مجال جغرافي أولى بالدراسة والاهتمام في حقل الدراسات الأمنية، ومن جهة ثانية أهمية معرفة سياسات أكبر قوة عالمية منذ نهاية الحرب الباردة في هذه المنطقة، ومن هذا المنطلق تتضح أهمية دراسة الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه.

وقد تضاعف اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المتوسط في العقود الأخيرة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، ودراسة استراتيجيتها الأمنية الجديدة لمواجهة التحديات الأمنية أهمها الإرهاب والبحث عن الأهداف المعلنة والسرية للولايات المتحدة لفرض هيمنتها على المنطقة وعلى العالم.

رابعا/ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على أهمية منطقة المتوسط في الاستراتيجية الأمريكية.
- معرفة أهم التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة خاصة الارهاب.
- تحليل وفهم الاستراتيجية الأمريكية قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
- تفسير الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأمن في منطقة المتوسط.

خامسا/ الإشكالية البحثية:

إن دراسة موضوع الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المتوسط من أبرز وأعقد الإشكالات المطروحة بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة في ظل التحديات الأمنية الجديدة التي تعرفها المنطقة ومن أبرزها الإرهاب، إذ تحاول الولايات المتحدة الأمريكية احتوائه من جهة، تبرير سياساتها لحماية مصالحها في المنطقة من جهة، وعليه فإن الإشكالية الأساسية التي تثار في هذا الاطار:

- كيف قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف استراتيجيتها الأمنية لبسط نفوذها في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي أهمية منطقة المتوسط في السياسة الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة؟

2- كيف وظفت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الأمنية في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

3- كيف وظفت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الأمنية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

سادسا/ الفرضيات:

1- تحتل منطقة حوض المتوسط مكانة متميزة في الأجندة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.

2- اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية أمنية جديدة في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة تماشيا مع طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة.

3- اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 استراتيجية أمنية في المتوسط قائمة اساسا على محاربة الإرهاب.

سابعا/:الإطار المنهجي:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: إن موضوع الدراسة يتطلب استخدام المنهج التاريخي، وذلك بالرجوع إلى فترة الحرب الباردة والمراحل التاريخية التي شهدتها منطقة المتوسط، فالسياق الزماني متواصل ومحدد، يعطينا صورة شاملة عن تتابع الأحداث في منطقة المتوسط، والبعد التاريخي هو العمود الفقري لهذه الدراسة نظرا لما يوفّر لنا من مادة علمية ثرية لمعلومات والأحداث الماضية.

المنهج الوصفي: طبيعة الدراسة هي دراسة وصفية، ومنه فهناك ضرورة ملحة لاستخدام هذا المنهج، الذي يساعدنا في العمل على تقديم تحليل وصفي للاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة المتوسط، وتحليل وفهم مختلف أبعادها وأهدافها، ومنه التمييز بين الأهداف المعلنة والخفية في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المتوسط.

ثامنا/ الإطار النظري:

النظرية الواقعية:

تقوم المقاربة الواقعية على أساس أن الأمن يشكّل هاجسا أساسيا للدولة التي تسعى دائما لتحقيقه، وترتكز على مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى، وتنطبق هذه النظرية على الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تمارسها في المتوسط، حيث تسعى إلى تحقيق هدف من أهدافها وهو الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك باعتمادها على الوسائل العسكرية في محاربة الارهاب في منطقة المتوسط (القوة الصلبة)، وهذا ما يخدم مصالحها ويوسع من هيمنتها في المنطقة.

تاسعا/ الإطار المفاهيمي:

الاستراتيجية: إن كلمة استراتيجية تعني أصلا استخدام القوات المسلحة أو الوسائط العسكرية البحته بينما تعني (سياسة حرب)، تحديد اتجاه الوسائط العسكرية وتأمين توافقها مع الوسائط الأخرى اقتصادية وسياسية والمعنوية، وهي نشاط عسكري يهتم أساس بتخطيط وإدارة الحروب من أجل تحقيق أهداف سياسية[1].

الأمن: للأمن مفاهيم عديدة فهو مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض، فيعتبر من أبرز المواضيع التي أخذت طابعا ذو أهمية كبيرة في الدراسات الأمنية، فقد شغل اهتمام الدارسين في العلاقات الدولية فهو لحد الساعة لا يوجد له تعريف

[1] ليدل هارت، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة : الهيثم الايوبي، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، ط4، 2000، ص14.

جامع أو مانع كغيره من التعاريف ، وقد عرفه باري بوزان :" هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع"[1].

المتوسط: وهي منطقة البحر الأبيض المتوسط، بحر يتوسط ثلاث قارات آسيا، أوربا إفريقيا وهو موقع جغرافي مميز واستراتيجي مقارنة بباقي البحار يحتوي على ثروات باطنية مما جعل هذه المنطقة تصبح عبارة عن القلب النابض وشريان الاقتصاد القوى الدولية مما جعل القوى الكبرى تتسابق نحو السيطرة عليها وعلى ثرواتها في كونها معبرا أساسيا وهاما لسفن التجارية نحو الأسواق العالمية[2].

عاشرا/ أدبيات الدراسة:

1.دراسة المخادمي رزيق عبد القادر، بعنوان: **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية، عام 2005 تناولت هذه الدراسة خصائص البحر الأبيض المتوسط وأهميته الاقتصادية والاستراتيجية كما تضمن الحوار المتوسطي الأطلسي وما خدم موضوع دراستي الجزء الذي يتضمن موقع المتوسط و خصائصه.

2.دراسة تباني وهيبة، بعنوان : <<**الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة الإرهاب**>>، مذكرة الماجستير 2004 ، تضمنت هذه الدراسة مفهوم الأمن وأبعاده وكذا أهمية المتوسط لما تطرقت إلى إستراتيجية الحلف الأطلسي أثناء و بعد الحرب الباردة بشكل واسع فكان هذا الجانب ضمن موضوع دراستي حيث تضمن السياسة الأمنية للحلف.

3.دراسة ياسين طاهر الياسري، بعنوان: **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية**، الصادر عن دار الثقافة للنشر والتوزيع، عام 2004، تناولت هذه الدراسة الإستراتيجية الأمريكية قبل وبعد الحرب الباردة وتضمنت المرتكزات والأهداف لمحاربة ظاهرة الإرهاب من جانبي القانوني والتحليلي وخدمت هذه الدراسة موضوعي في الإطار الإستراتيجي الأمريكي لمحاربة الإرهاب.

---

[1] نصر الدين هنون ،<<**التنافس الآمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية (مقاربة أمنية)**>> ،مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة سعيدة ، 2014-2015، ص 12.

[2] رتيبة برد،<<**الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**>> ،مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2008-2009، ص 59.

احدى عشر/ تقسيم الدراسة:

سنتناول موضوع الدراسة في خطة تتكون من ثلاثة فصول، وكل فصل يحتوي على مباحث وهي كالآتي: نتطرق في الفصل الأول المعنون ب: أهمية منطقة المتوسط والرؤية الأمنية الأمريكية الجديدة اتجاهها، أين سنتناول القيمة الجيوسياسية لمنطقة المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية، كما سنتحدث عن التهديدات الأمنية التي يواجهها الإقليم المتوسطي ونختم الفصل بعرض دوافع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية للمتوسط بعد نهاية الحرب الباردة.

أما في الفصل الثاني والذي هو بعنوان: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، سنعرض فيه الإستراتيجية الأمنية الجديدة لحلف الناتو وكذا المهام الأمنية الجديدة للأسطول البحري السادس، وفي النهاية سنتطرق إلى أهم الحلفاء الاستراتيجيين فقي المنطقة.

وفي الفصل الثالث المعنون ب: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ففيه نتطرق إلى الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في محاربة الإرهاب وكذا نتطرق إلى العلاقة بين الإرهاب ومنابع النفط، وفي النهاية نعرض المكانة التي تحتلها إسرائيل في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة.

الفصل الأول

أهمية منطقة المتوسط والرؤية الأمنية الأمريكية الجديدة اتجاهها

- **المبحث الأول: القيمة الجيوسياسية لمنطقة المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية.**
- **المبحث الثاني: البيئة الأمنية المتوسطية والتهديدات الجديدة.**
- **المبحث الثالث: تحول الرؤية الأمريكية اتجاه المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة.**

مدخل:

اختلفت وتعددت مفاهيم ومعاني الأمن وقد ارتبط هذا المفهوم بمنطقة البحر المتوسط بدرجة أولى بالبعد والأهمية الإستراتيجية التي تكتسيها المنطقة أكثر من غيرها من المناطق الأخرى، فالأهمية الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية والحضارية لهذه المنطقة هي التي أدت إلى انجذاب عدة قوى نحوها، وشهدت هذه المنطقة العديد من الحروب والصراعات لمصادر تقليدية، ومن ثم طرأت تغيرات في مصادر التهديد، حيث أُبح الحديث عن مشاكل أمنية جديدة مهددة للأمن في المتوسط كظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ...إلخ، وقد تغيرت الرؤية الأمريكية للمتوسط بعد نهاية الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث لم تكن تهتم بها من قبل، فأصبح المتوسط يثير اهتمامها وكان لابد من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لضمان الأمن والاستقرار لهذه المنطقة، وكذا مدى أهميتها للحفاظ وحماية مصالحها كونها القوى العظمى في العالم.

المبحث الأول : القيمة الجيوسياسية لمنطقة المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية .

أولا : الجغرافيا السياسية للمتوسط

يشكل البحر الأبيض المتوسط معطى وواقع سياسي حضاري وتاريخي في آن واحد وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة " كمجال الحركة " ، والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات " آسيا أوربا إفريقيا " ونقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي ، فهو ليس كالبحار الأخرى " بحر تزدحم فيه الجزر وتنتشر فيه أشباه الجزر ، تحيط به شواطئ مسننة (...) إنه بحر محاصر بالأراضي ، وبالتالي فإن جيوسياسية البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به .[1]

يشغل هذا البحر منخفضا عميقا مستطيلا يكاد يكون مغلقا ويقع بين خطي عرض °30 و °46 شمال خط الاستواء ، ويبلغ طول المتوسط من شواطئ خليج الإسكندرية إلى مضيق جبل طارق حوالي 3540 كلم أما العرض من الشمال إلى الجنوب حوالي 970 كلم كما تحتوي جغرافية المتوسط على أكثر من 3300 جزيرة منها جزيرتين تشكلان دول قائمة بذاتها "قبرص " "مالطا " إلا أن هذه الخصائص انعكست على مناخ المنطقة حيث يتميز مناخها بكونه جافا صيفا وممطر شتاءا وينعكس المناخ بدورة في توزيع الأقاليم النباتية والمحاصيل الزراعية ، كما تتأثر الثروة الحيوانية هي الأخرى بالمناخ.[2]

ونجد في كتاب " جيو بوليتيك البحر المتوسط " للمؤلف بيف لاكوست قسم الحوض المتوسط كما يلي: المتوسط الغربي ويضم الدول الواقعة شمال غرب (إسبانيا، فرنسا إيطاليا)، الدول الواقعة جنوب غرب (تونس، الجزائر، المغرب، برتغال)، المتوسط الشرقي

---

[1] وهيبة تباني ،<< **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي ، دراسة حالة الارهاب**>> مذكرة الماجيستير (غير منشورة)، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2004، ص 51 .

[2] بلال علوي ،<< **الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط**>>: تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 فيفري 2018 http://3ilm3.blogspot.com

ويضم الدول الواقعة شمال شرق(تركيا، البلقان، الدول اليوغسلافية، ألبانيا، بلغاريا اليونان قبرص) الدول الواقعة جنوب شرق (ليبيا ، مصر) [1].

ويرى بيف لاكوست أن المتوسط ليس بحر وشواطئ بل إنه دول محيطة به تشكل صفات مشتركة ، علاقات متبادلة وصراعات تاريخية . فقد أصبح معروفا دوليا ليس بسبب السياحة وقناة السويس فقط ، بل هناك أسباب سياسية بالغة الأهمية ، فكذلك شكل مركز صدام الحضارات فالصراع الفلسطيني –الإسرائيلي على الأرض له قيمة جيوبوليتيكية ، وإن الحديث عن المتوسط وفق الكاتب هو أبعد من الحديث عن حوض بحري نسميه بهذا الاسم لأن من الناحية الجغرافية حسب الواجهة الأوروبية للبحر المتوسط تتكون من ثلاث جزر جبلية كبيرة، شبه الجزيرة البلقانية أو الهيلينية (اليونان)، شبه الجزيرة الأيبيرية (إسبانيا،البرتغال)، وجزر كثيرة في بحر إيجا بين تركيا واليونان، وقرب شبه الجزيرة الإيطالية حيث توجد أكبر جزر الواجهة المتوسطية " صقلية"، وهناك جزر (مالطا وقبرص)، أما الواجهة الإفريقية والمتوسط الشرقي بعكس الواجهة الأوروبية إنها كتلة واحدة[2].

وتعتبر نظرتي قلب العالم " ماكندر" والقوة البحرية " ماهان" من أبرز النظريات التي فسرت المنطقة المتوسطية ، فالنسبة " لماكندر" فقد قسم العالم جيوبولتيكيا إلى[3]: قلب الأرض ، يشمل أوروبا الشرقية وروسيا الأوروبية والآسيوية.

الجزيرة العالمية تشمل ثلاث قارات :أوربا ، آسيا ، إفريقيا ، يجمعهم البحر الأبيض المتوسط . الهلال الخارجي : يضم بريطانيا ، الولايات المتحدة ، جنوب أمريكا ، كندا ، أستراليا ، وأضاف الهلال الداخلي : ويضم ألمانيا ، النمسا ، تركيا ، الهند والصين ، ووفق هذا التقسيم وضع ماكندر معادلته الشهيرة من يحكم شرق أوربا يسيطر على قلب الأرض

---

[1] صلاح نيوف ،<<**جيوبوليتيك البحر المتوسط : الخصوصية والإستثناء**(2)>> ، مجلة إيلاف ، العدد 6065 ، 29 ديسمبر 2017 ، ص1.

[2] المرجع نفسه،ص1.

[3] سماح سهايلية ، <<**الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية واهميتها في الاستراتيجيات الدولية**>>، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 – ص 02 .

ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم وبناء على هذا التصور فإن موقع حوض المتوسط جد هام إذ يتوسط الجزيرة العالمية .

وبالنسبة إلى ماهان يؤكد على أهمية السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية فالعامل البحري أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة ليس في حجم المساحة التي تشغلها بقدر ماهي في طول سواحلها وطبيعة موانئها ، وجعلت ظروف البحر المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم أكبر من أي مسطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه وليزال الصراع مستمرا.[1]

غداة الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الباردة حل الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الاستعمارية القمعية وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي والطريق لولوج المحيطات بالنسبة للأسطول السوفياتي الراسب بالبحر الأسود ، وهذا يدل على الأهمية الجيو سياسية للمتوسط ضمن الإستراتيجيتين الأمريكية والسوفياتية ، ومع نهاية الحرب البادرة بتفوق الغرب على الشرق ودخول العالم عصر الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ولم يفقد حوض المتوسط مكانته المتميزة في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يغفل الفكر الاستراتيجي الأمريكي لحظة عن مكانته الجيوإستراتيجية لمنطقة المتوسط وعن التحولات التي حدثت داخله من جراء التحول الجوهري للنظام الدولي.[3] ولم يتغير مفهوم السياسة الأمنية الأمريكية بحيث ترتكز في بعدها المتوسطي على مجموعة ثوابت تتمثل أساسا في الحفاظ على الهيمنة والريادة السياسية والإستراتيجية على أوربا الأمريكية ومن أجل تدعيم هذه الإستراتيجية والحفاظ على مصالحها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع

---

[1] صلاح نيوف: مرجع سبق ذكره، ص1.

[2] وهيبةتباني ،مرجع سبق ذكره، ص 54

[3] شوقي ذياب وصبرين بوعكاز،<<**البعد الأمني للهجرة الغير شرعية في منطقة غرب المتوسط – دراسة حالة المغرب نموذجا** –>> ، مذكرة الماستر(غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسة ، 2016/2015 ص 11

الأسطول السادس الأمريكي في عرض البحر وتسعى إلى تحقيق نفوذ أكبر من خلال منظمة شمال الأطلسي، وقد لجأت إلى التدخل في عمق المسرح الأوروبي على غرار التدخلات العسكرية في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو بعدما فشلت الدول الأوروبية في التحرك وبقيت مكتوفة الأيدي الشيء الذي سمح للولايات المتحدة من التدخل العسكري عن طريق الحلف العسكري ونجحت في فرض حلول على الأطراف المتنازعة هناك.[1]

ثانيا : مكانة المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية .

إن الحرب الباردة أسقطت معها معادلة لمواجهة شرق–غرب وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال – جنوب وهذا ما أكدته أحداث 11 سبتمبر 2001 أي مواجهة بين الغرب والإسلام وهو الأمر الذي تنبأ به " صامويل هنتنغتون" في حديثه عن صدام الحضارات.[2]

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة في العالم حاليا التي تتمتع بالعديد من المميزات تتمثل خاصة في توفرها على قوة سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة بالإضافة إلى شبكة من العلاقات الدبلوماسية وهذه الخصائص تسمح لها بلعب العديد من الأدوار وتوظيف الكثير من التوجهات في آن واحد تجاه مختلف مناطق العالم.

بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بلدا محاذيا للمتوسط لكنها القوة العظمى الأولى في العالم وبالتالي الدولة الوحيدة التي تمتلك فعليا إستراتيجية ذات أبعاد عالمية وبما أن البحر الأبيض المتوسط له أهمية جيو سياسية واقتصادية باعتباره الشريان الرئيسي لإمداد النفط من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وممرا بحريا للتجارة العالمية فكان

---

[1] عميروش ركح، <<**السياسة الأمنية الأمريكية –الأوروبية في البحر المتوسط بين التعاون والتنافس**>> ، مذكرة ماجستر(غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجزائر ،2009/2008 ، ص 29 .

[2] مصطفى بخوش ،<<**التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**>>:تم الاطلاع عليه في 23 فيفري 2018omarpolttic.blogspot.com

دائما محل تنافس بين القوى العالمية وأحد أهم المناطق التي طبقت الإستراتيجيات الأمنية لهذه القوى[1] .

تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط وفق مقاربة أمنية متعددة المضامين والأبعاد : سياسية ، اقتصادية ، وعسكرية ، وتسعى من خلال هذه المقاربة ربط دول المنطقة بعلاقات تعاون وشراكة تسهل لها مهمة التواجد في المنطقة مع ضمان أمن مصالحها .

أما فيما يخص دوافع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمسألة الأمن المتوسطي والمنطقة فهي راجعة إلى عدة أسباب أبرزها ما يلي[2] :

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية سواحل شمال إفريقيا عبارة عن امتداد لسواحل أوربا الأطلسية ، ولإفريقيا المتوسطية ، لذلك فهم يرون أن المنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم ولا يجب أن تكون تحت مراقبة قوة معادية لهم.
- تعتبر المنطقة من أهم خطوط المواصلات البحرية والجوية فهي طريق وممر لأهم سلعة إستراتيجية "النفط" ولذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن وقوع هذه المنطقة تحت قوة معادية سيعرض أمنهم للخطر وسيضعف مركزهم التفاوضي بشأن مستقبل حوض المتوسط.
- أما من الناحية الاقتصادية فالمنطقة تعتبر سوقا واعدة لترويج وبيع البضائع الأمريكية لحوالي 150 مليون شخص لذلك لا بد من تأمين المنطقة بالشكل الذي يمكن من اندماجها بسهولة في الاقتصاد الأمريكي ، نتيجة ضعف منافسيها للمنتجات الأجنبية ، كما تعتبر خزانا للبترول والغاز الطبيعي والمواد الأولية.

---

[3] وهيبة تباني ،مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] رتيبة برد، <<**السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط**>>، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 15 ، جوان 2016 ، ص 537 .

المبحث الثاني : البيئة الأمنية والتهديدات الجديدة .

أولا : الهجرة غير الشرعية :

تعرف الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية بأنها " انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا ".[1]

وعموما يمكن تعريفها على أنها تلم التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة.[2]

تفاقمت في منطقة المتوسط مشكلة الهجرة من الجنوب نحو الشمال خاصة من منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي الفقيرة ، وأوربا ترفض استقبال المزيد من المهاجرين الغير مؤهلين ، وذلك لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد لأمن منطقة المتوسط والأمن داخل القارة الأوربية.[3]

والهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا ، فالشمال ينظر إلى العلاقات مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين ، والذي يولد أزمة تعدد الثقافات . أما الجنوب فينظر للعلاقة على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجه للتحديث على الطراز الغربي فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات . وهي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 في أوربا وصنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوربا بالإجماع 82 % من أعضاء البرلمان الأوربي فقد تصدرت قمة الأجندة السياسية الأوربية عدا عن أهميتها الجوهرية فقد أصبحت مؤخرا واحدة من مظاهر العلاقات الأوربية بالعالم الخارجي ، واعتبرت إدارة الهجرة كمسألة أمنية تحتاج عمليات تعاون وتنسيق على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل ، وقد تم أمننة الهجرة باعتبارها رهانا

---

[1] وهيبة تباني ،مرجع سبق دكره ، ص 147.

[2] فايزة ختو ،<<**البعد الأمني للهجرة الغير شرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010**>>، مذكرة ماجيستر (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ، ص 36 .

[3] وهيبة تباني ، مرجع سبق دكره، ص 148 .

أمنيا خلال الثمانينات عبر خطاب اجتماعي وسياسي ، حيث أصبح ينظر للمهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحدد ثقافيا في حين أنها في السابق كانت تخضع لمعالجة اقتصادية وكان ينظر للمهاجرين " كعمال مغتربين ".[1]

وتسعى الدول الأوروبية المتوسطية إلى إشراك باقي الدول الأعضاء في الحلف في هاجسها الأمني المتمثل في الهجرة الغير شرعية والاستفادة أكثر من خبرة الحلف لإدارة ومكافحة هذا التهديد وربطها بالمخاطر التي يرتكز عليها الحلف كثيرا في المفهوم الإستراتيجي الجديد كالإرهاب ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل .

بناءا على ذلك اتخذ الحلف إستراتيجية جديدة لاحتواء الهجرة الغير شرعية في مؤتمر بروكسل (ديسمبر 2004) تنص على مواجهات موجات الهجرة للقارة الأوروبية – كأولوية – باعتبارها تهديد الأمن الدول الأوروبية الأعضاء.[2]

إن الخطاب الأمني الأوربي حول المتوسط تحول الاهتمامات الأمنية الجديدة للاتحاد الأوربي وكبنية لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن ولكن تحليل " ياري بوزان " للأمن العالمي يرى أن الأمر يتعلق بأمن الغرب فقط وهو المهدد الوحيد أما امن الجنوب فهو غير مهدد وهو يعكس الاختلاف في مدركات التهديد بين الشمال والجنوب من جهة وأصبحت التهديدات التي هي عبارة عن " بناء ذهني " وتركيب لخطابات سياسية واجتماعية الهدف منها الاستجابة للحاجيات الأمنية الأوربية الجديدة بعد زوال التهديد الشيوعي وضمان استمرارية المؤسسات الأمنية وتبرير سياسات الأمننة في المنطقة المتوسطية من جهة أخرى، وبسبب طبيعة هذه التهديدات العابرة للحدود والأوطان ، أصبح العامل العسكري غير كاف لحماية الدول لنفسها ، فالقوة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة تتأسس على مصادر هي من قبيل القوة اللينة وأصبح الأمن اللين يعني التهديدات غير المباشرة كتهريب المخدرات

---

[1] جويدة حمزاوي ، <<**التصور الامني الأوربي : تحوينية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**>>، مذكرة ماجيستر (غيرمنشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2011/2010 ، ص 80 .

[2] وهيبة تباني ، مرجع سبق دكره، ص 149 .

والجريمة المنظمة وهذه التحولات البنيوية مست بدورها منطقة المتوسط لتعرف ديناميكيات تحول نحو هيكلة ترتيب أمني متوسطي جديد يرتكز على قضايا ومسائل الأمن اللينة.[1]

وكثير من الدول النامية تعتبر العولمة مصدر للهجرة فهي ترى بأنها شملت تحولا كبير في التكنولوجيا وكذلك زيادة غير مسبوقة في حجم التجارة الدولية ولقد أحدث هذان التطوران حركة ضخمة لدوران رأس المال وحركة انتقال اليد العاملة (العنصر البشري) في حين يرى البعض أن ما تشهده الآن من تشريعات الدول المتقدمة بهدف الحد من انتقال اليد العاملة وهنا فإن تضاعفت حركات الهجرة وتنقل الأشخاص اعتبرها البعض أنها من مخلفات العولمة [2].

ثانيا : الإرهاب :

هناك اختلافات عميقة بشأن تعريفه لكون مصطلح الإرهاب يقبل تفسيرات متنوعة تختلف باختلاف المفاهيم السياسية والفلسفية والاجتماعية ، فالمصطلح أوجدته واستعملته دول الاستعمار والاحتلال وللعنصرية والقهر في وصف المقاومين لسياستها ، كما استعملته أنظمة الحكم لتجريح خصومها والنيل من سمعتهم ، وعلى آية حال فإن الاختلاف لا يمنعنا من تقديم تعريفات خاصة بالمصطلح { ... } فقد عرضت بعض الدول تعريفا للإرهاب فذكرن أنه " مجموعة من الأعمال التي تدينها جميع الدول ، أيا كانت مشاعرها اتجاه القضية التي يدعي مرتكبوا هذه الأعمال أنهم يناصروها " ، وهناك العديد من التعريفات الفردية وهذه التعريفات عبرت عن وجهات نظرهم عن ظاهرة الإرهاب فمنه الفقيه القانوني سوتيل يقول : " الإرهاب هو العمل الإجرامي المقترف عن طريق الرعب أو العنف أو الفزع الشديد من أجل تحقيق هدف محدد ".

[1] جويدة حمزاوي ، مرجع سبق دكره، ص 81 .
[2] المرجع نفسه ، ص 81 .

أما الفقيه الفرنسي جورج لافاسير فيعرف الإرهاب بأنه " الاستخدام العمدي والمنظم لوسائل من شأنها إثارة الرعب بقصد تحقيق بعض الأهداف ".[1]

وظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 ، وقد اتفقت بشأن ظاهرة الإرهاب مختلف المحافل الدولية والمجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوربي والجامعة العربية على أنها تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي ويجب محاربته بينما يمكن تصنيف الإرهاب بالاعتماد على الخصائص التي تميزه عن باقي الظواهر وتجعله بعيدا عن مفهوم المقاومة المشروعة للشعوب من أجل الاستقلال والحرية .[2]

يمثل الإرهاب الدولي نمط من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية والتي كانت في البداية مع ما عرفته أوربا في أواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف ثم اجتاح أوربا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينات والثمانينات الماضية كنمط ثاني في تطور الظاهرة الإرهابية أما النمط الثالث فقد ظهر مع مطلع القرن الماضي . وتعتبر منطقة الأبيض المتوسط مرتعا خصب لما يعرف بالإرهاب الدولي حيث كانت هذه المنطقة من أولى المناطق تضررا به طيلة عشرية كاملة.[3]

تشغل ظاهرة الإرهاب حيزا من إستراتيجية الحلف الأطلسي بناء على ترتيبات قمة براغ 2002 في مكافحة الإرهاب الذي أخذ بعدا دوليا بعد تفجيرات الحادي عشر سبتمبر ولقد كشفت هذه الاعتداءات عن تهديدات تمثلت في الإرهاب ، وأسلحة الدمار الشامل وقد

---

[1] محمد عوض الهزايمية ، **قضايا دولية ، تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى** ، عمان ، جامعة العلوم التطبيقية ، 2005 ، ص 50 .

[2] رتيبة برباش ،<<**الأمن والإرهاب في المغرب العربي(مقاربة إستراتيجية)**>>، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2012، ص 28.

[3] يونس مسعودي ، <<**لمصادر الجديدة المهددة للأمن**>> ، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع ، جوان 2015 ، ص 05.

فرض ذلك على الحلف استحداث هياكل عسكرية قادرة على التعامل مع هذه التهديدات والمهام التي يترتب عليها . وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد عقيدة إستراتيجية متطورة لحلف الناتو تسمح له بالتدخل في مناطق مختلفة من العالم بدءا من أفغانستان ، ثم العراق ، وأخيرا ليبيا. وقد أدرك الحلف أن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللاأمن وعلى رأسها الإرهاب وهذا يستوجب ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر هذا التهديد وعليه ركز التوجه الأطلسي الجديد في المتوسط على تبني إستراتيجية لمكافحة الإرهاب تماشيا مع تطور المفهوم الاستراتيجي للعلق الذي يربط الأمن الأورو متوسط بالأمن الاستقرار في منطقة المتوسط ككل.[1]

ثالثا : انتشار أسلحة الدمار الشامل :

بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها أسلحة الدمار الشامل على المستوى البشري والبيئي وامتداد تأثيراتها الزمانية والمكانية ، تعتبر خطرا يفوق في حد ذاته ومظاهره الإرهاب الدولي ، ولذلك فقد وضعت على قمة أجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبطه على الصعيد الدولي والإقليمي منذ النصف الثاني من القرن 20 ومازاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية العلمية وانعكاساتها خاصة من جانب امتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي ، والسيناريو المخيف أكثر هو احتمال حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية بالإضافة إلى خطر امتلاك بعض الدول التي توصف بالمارقة لهذه الأسلحة وتهديده لأمن واستقرار المنطقة [2] .

تشير إحصائيات معهد ستوكهولم لبحوث السلام أنه لغاية اليوم هناك نحو 5000 سلاح نووي منتشر وجاهز للاستخدام عالميا وأن هناك 3000 من هذه الرؤوس على درجة عالية من الاستعداد وجاهزة للإطلاق خلال دقائق وفي المجموع هناك نحو 20500 رأس حربي نووي تمتلك منها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 90 % أما بالنسبة

[1] وهيبة تباني، مرجع سبق ذكره ، ص 158

[2] جويدة حمزاوي ، مرجع سق ذكره ، ص 76 .

للأسلحة الكيميائية والبيولوجية فإنها أيضا تشكل تهديدا متزايدا وهي تشترك مع الأسلحة النووية في احتمال استعمالها لهجوم وحيد وإحداث إصابات على نطاق واسع.[1]

وكان اهتمام الغرب متزايد وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بخطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية وقوعها في أيدي من تعتبرهم بالدول المارقة، وهو ما دفعها لنشر قواتها على نطاق واسع في جميع مناطق العالم، وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول لمراقبة احتمال وجود نية امتلاك هذه الأسلحة سواء من طرف الدول أو من طرف منظمات إرهابية تدخل هذه الإستراتيجية ضمن إستراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي وفقا لمفهوم الأمن القومي الأمريكي.[2]

ويعتبر الانتشار بوصفه تهديدا رئيسيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وترى أوربا أن الطريقة الفعالة لحمايتها من الهجوم من الجنوب هو استمرار وتعزيز وفرض حظر تام على استخدام وحيازة أسلحة الدمار الشامل والتقدم في العضوية والامتثال للمعاهدات الدولية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، ويمكن تفسير تمديد الانتشار في الحلف في المتوسط من خلال متغيرين :

- المتغير الجيوسياسي/ الجيوإستراتيجي: الذي يترتب على إمكانية إدخال السلاح النووي في الصراعات القائمة أو المحتملة في المنطقة والذي قد يضر الأطراف أو المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للحلف كتهديد أمن إسرائيل باستعمال مثل هذه الأسلحة ضدها .
- احتمال امتلاك أطراف إرهابية لأسلحة الدمار الشامل ، إضافة إلى مخاطر انتشار مثل هذه الأسلحة في منطقة المتوسط والشرق الأوسط وأثارها على أمن المنطقة الأورو–أطلسية والمناطق المحيطة بها وفق للمتغير الجيو سياسي/الجيوإستراتيجي

[1]محمود شوقي ، <<**التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي**>>، مجلة العلوم القانونية والسياسية عدد 09 ، البليدة ، جانفي 2014 ، ص5.

[2]ليلى طورشي ، <<**دور حلف شمال الأطلسي في المتوسط ، دراسة في مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي**>>، مذكرة ماستر (غير مشورة)، كلية العلوم السياسية ، 2011-2012، ص 77 .

ويتضاعف تحدي هذا التحديد لدول الحلف إذا ما اقترن بإمكانية حياز أطراف متطرفة أو إرهابية (دول وجماعات) لمثل هذه الأسلحة.[1]

وقد ألزمت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الدول ذات التسلح النووي الأطراف في المعاهدة بعدم نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة إلى أي مكان ، كما تلتزم بعدم نقل السيطرة عليها بأي طريقة أخرى ، وحسب المادة 09 الفقرة الثالثة منها : الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية هي الدول التي لم تقم بتصنيع أو تفجير السلاح النووي أو غيره من الأجهزة قبل الأول من جانفي 1967 أو بتعبير آخر هي كل الدول ما عدا الدول الخمس النووية ، بالنسبة للالتزامات التي تقع على عاتق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فتتمثل فيما يلي[2] :

1- التزام الدول (د.غ.ج.أ.ت) بعدم قبول نقل الأسلحة النووية أو السيطرة عليها من أي ناقل .

2- الالتزام بعدم تصنيع أو الحصول على الأسلحة النووية أو تلقي أية مساعدة لصنعها أو حق التماس الحصول على هذه المساعدة.

[1] وهيبة تباني ،مرجع سبق ذكره ، ص 150

[2] وردية زايدي ،<<**استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية**>>، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو ، 2012 ، ص 21.

رابعا : الجريمة المنظمة .

لقد تعددت التعريفات للجريمة المنظمة فمنها ما يدخل في تعريف خواصها أو سماتها ومنها ما يركز على عنصر دون آخر ولا سيما عنصر التنظيم وهذه بعض التعريفات :

يعرف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة المنظمة ومعاملة المدنيين للأمم المتحدة المنعقد في جنيف عام 1975 الجريمة المنظمة بأنها " تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واقع تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف إلى تحقيق ثراء المشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي.[1]

والتعريف الاصطلاحي لها إن الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة عرفت صورتها التقليدية في جماعات المافيا كالمافيا الإيطالية وعصابات المثلث الصينية والمافيا الأمريكية منذ زمن طويل، ويرجع تاريخ بعضها إلى القرن السابع عشر ، إلا أن خطورتها كانت ضئيلة إلى حد ما فتمارس الجماعة الإجرامية أنشطتها غير المشروعة في نطاق إقليم دولة معينة.[2]

وتهدف الجريمة المنظمة إلى الربح فهو الدافع والمحرك الأساسي لأعضائها وهو ما يميزه عن غيره من التنظيمات الإجرامية ، والدخول في تحالفات عسكرية بسبب زيادة الأعمال التي تمارسها الأعمال الإجرامية وتقوم بها منظمات إجرامية في مناطق عديدة من العالم.

تشهد منطقة المتوسط تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة التي قفزت إلى مقدمة المخاطر الأمنية كنتاج للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية

---

[1] سميحة بوعناني ، <<**الجريمة المنظمة وعلاقاتها بالهجرة غير الشرعية**>>، مجلة تاريخ العلوم ، العدد 02 ، الجزائر ،ص 02.

[2] محمد صالح أديبة ، <<**الجريمة المنظمة ، دراسة قانونية مقارنة**>> ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية السليمانية 2009، ص 10

والاجتماعية العالمية والمحلية ، وكذلك لم تبقى منطقة المتوسط بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد نظرا للموقع الاستراتيجي الحساس الذي تتمتع به [1].

ومن الآثار التي تخلقها الجريمة المنظمة سواء على المستوى الدولي أو المحلي فهي تشكل خطرا على سيادة الدولة واستقرارها الأمني من خلال قيام عصابات الجريمة المنظمة باختراق سيادة الدول على أراضيها عن طريق أنشطتها غير المشروعة وأصبحت تهدد كيان الدول واستقلالها ، فنظرا للأموال الطائلة التي تحققها من أنشطتها وتنظيمها الدقيق وقدرتها على اختراق أجهزة الدولة مما قد يولد دولة غير شرعية داخل دولة وقيل أن الجريمة المنظمة لدولة داخل دولة فضلا على أنها قد تؤثر الجريمة المنظمة على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول.[2]

وقد كثفت الأمم المتحدة جهودها منذ أكثر من ربع قرن نحو تحقيق التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة إلا أن العولمة خلقت من مناخا جديدا شجع وسهل ارتكاب هذه الجريمة فقد أصبح العالم اليوم يمثل مجتمعا واحدا بالنسبة إلى المعلومات في ضوء انتقالها السريع بواسطة الأقمار الصناعية والانترنت.

بالإضافة إلى تسهيل انتقال الأموال والأشخاص وتحرير التجارة الدولية فوجدت الجريمة المنظمة ضالتها وشجعتها الحدود الاقتصادية المفتوحة على تنفيذ مآربها الإجرامية عبر الحدود.[3]

---

[1] فايزة ختو ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

[2] الجريمة المنظمة ، ويكيبيديا :تم الإطلاع عليه بتاريخ 15 فيفري 2018 http://www.mohmah.net//ow/ .

[3] المرجع نفسه.

المبحث الثالث : تحول الرؤية الأمريكية اتجاه المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

أولا : السياسة الأمريكية في المتوسط لفترة الحرب الباردة وما بعدها.

أ- فترة الحرب الباردة :

إن المتوسط ومنطقته الغربية بشكل خاص لم يكن ضمن الاهتمامات الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تجاهلت منطقة شمال إفريقيا على مدار التاريخ إذ نظرت إليها على أنها تعد بصورة أكثر طبيعية " فناء خلفي " لأوروبا وفي الواقع لم تبدي أي اهتمام حقيقي بالمخاطر الهيكلية المتنامية والمرتبطة بالمنطقة ككل.[1] ويستثني في ذلك ما يعرف ب"الشرق الأوسط" وتحديدا (إسرائيل ودول الجوار + منطقة الخليج) اللتان كانتا تعدان فقط حيويتان، ومن بين عوامل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة[2]:

أولا: يتمثل في الاهتمام والتغلغل السوفياتي في إفريقيا في الستينيات والسبعينيات التي سجلت نجاحات عدة في الكثير من مناطق حيث شكل تهديدا لمصالح حلفاء أمريكا الأوروبيين وتحدي لسياسة الاحتواء التي وضعت للحد من هذا المد .

ثانيا: قلق واشنطن من سياسة بومدين في الجزائر خاصة على الصعيد القاري من خلال منظمة الوحدة الإفريقية وعلى صعيد العالم الثالث حركة عدم الانحياز وعلى مستوى منظمة الأوبك ، مسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، والتعاون السياسي والعسكري الجزائري والليبي – السوفياتي المقلق .

ثالثا: فتمثل في العداء الأمريكي الليبي بدورها في المحيطين الإقليميين العربي والإقليمي ورعايتها للفصائل الفلسطينية واللبنانية والحركات الثورية واليسارية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية

---

[1] عبد الغاني دنداني، <<**ماوراء الأمن : الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية**>>، مذكرة الماستر (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية ، جامعة قالمة ، الجزائر ، ص 09 .

[2] عمار بالة ،<<**المغرب العربي كمنطقة للتنافس الاوربي الأمريكي**>> ،مجلة الشؤون العربية، العدد 05 ، جامعة باتنة جانفي 2015 ، ص 274 .

نجم عنه حصار اقتصادي عقب أزمة لوكريي فضلا عن تصنيفها دولة " راعية للإرهاب " وضمن محور الشر.

ب- **فترة ما بعد الحرب الباردة :**

ففي هذه المرحلة برزت قوى جديدة ، ومفاهيم ونظريات جديدة ، أنتجت عنها قضايا وأزمات وتحديات ومطالب جديدة ، وبشكل تلقائي سياسات وممارسات جديدة ظهرت آثارها في محاولات القوة الكبرى إعادة انتشار لها جديد في العالم[1]. ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية وباتفاق أغلب الملاحظين المتخصصين أبرز المستفيدين من الوضع الجديد هذا حيث خلقت المساحة الدولية من منافس أو خصم قوي للولايات المتحدة ، هو في مستوى قوة ومكانة الإتحاد السوفياتي سابقا ، ودفعتها إلى توسيع مساحة تواجدها في الجهات الأربعة للكرة الأرضية برا وبحرا والتي منها المتوسط غربه كما شرقه وقد ترافق هذا الوضع خلال هذه الفترة مع زيادة وتنامي حاجة العالم عامة والقوى الكبرى خاصة إلى النفط ، وظهور مزاحمين جدد في قائمة الدول الكبرى المستهلكة للنفط (الصين ، البرازيل ، الهند ، كوريا الجنوبية ... إلخ) ، دفع بالقوى التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص) إلى محاولة إعادة رسم خارطة جديدة للعالم[2]. ثم ما لبثت أن جاءت أحداث (11 سبتمبر 2001) لتعيد رسم الخريطة مجددا ويتم معها صياغة سياسة دولية كونية جديدة لكنها امتداد لسابقتها ، تقوم على دعائم واعتبارات طارئة تتمثل في المواجهة بين : تأمين موارد الطاقة + مكافحة ما يسمى " الإرهاب " وكانت منطقة المتوسط وتحديدا ضفته الجنوبية – بحسب المنظور الغربي بشكل عام – مصدر للعنصرين معا ، باعتبار أحد أهم معابر ومصادر الاحتياط والتمويل بموارد الطاقة من جهة ، وأحد أهم مصادر " الإرهاب الدولي " من جهة ثانية ، وفوق كل هذا وذاك أحد أهم المواقع الإستراتيجية لتأمين الأول واحتواء الثاني ، نشأ

---

[1] أعمر بوزيد،<<**البعد الأمني المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا)**>> ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، ص 176.

[2] المرجع نفسه ، ص 176.

الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وتدعم بشكل كبير وأقوى من ذي قبل، وبدأت معه ترسيم سياسة جهوية أمريكية تمليها إستراتيجيتها الشاملة باعتبارها قوة عظمى.[1]

ثانيا : الرؤية الأمريكية للمتوسط .

إن السعي الأوربي لبناء إقليم متوسطي متماسك ومتزن ومحاولة توسيع نفوذه فيه ، إلا أن الدخول الأمريكي بعد الحرب الباردة للمنطقة وتغيير المراجع لمبدأ تبادل الأدوار الذي كان سائدا في الحرب الباردة جعل منطقة المتوسط تنتقل من إطار إستراتيجي في السياسة الأوربية إلى موقع أمريكي قائم على التنافس بين الطرفين ، وذلك بتراجع العامل الإيديولوجي وتصاعد الجانب الاقتصادي ، وقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أثار الكثير من التساؤلات لدى الباحثين ومراكز الدراسات السياسية لأنه يرتبط أساسا بطرح فكرة دمقرطة العالم العربي الذي يعاني من غياب الديمقراطية أساسا ، حيث يقوم المشروع حسب الرؤية الأمريكية على معالم جغرافية تمتد من الصحراء الغربية إلى مقاطعة البيتيلين بباكستان ، باستثناء ما اصطلح على تسميته بدول " محور الشر " وإسرائيل التي تشكل النموذج الديمقراطي في المنطقة ، وسط محيط من التفلق العربي تحكمه نظم دكتاتورية وبالتالي فالمشروع يقوم دعائم ديمقراطية السوق ، المدعومة من قبل الشركات العابرة للقارات والمنتقاة من طرف الإدارة الأمريكية.[2]

دخل هذا المشروع الأوسطي حيز التنفيذ بعد انتهاء القطبية الثنائية والحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وطرح المشروع كوحدة فعلية لهجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 والذي كان يمثل ذروة المشروع الإقليمي الشرق الأوسطي ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق هدفين محوريين لضمان المصالح الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق وهما :

---

[1] أعمر بوزيد، مرجع سبق ذكره ، ص 176.

[2] عبدالقاد رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1 ، 2005 ، ص 63 .

أولا: إضعاف الصراع العربي – الإسرائيلي على أن لا يتحول عقبة مستمرة من شئنها أن تعيق تطوير العلاقات العربية – الإسرائيلية .

ثانيا : فرض صراعين بديلين كفيلين بتدمير النظام العربي الإقليمي ككل لصالح المشروع الشرق الأوسطي الأمريكي – الإسرائيلي وهما :

1–صراع عربي – إيراني بتصوير إيران على أنها خطر يهدد الأمن العربي .

2–صراع سني – شيعي يجري فرضه وتعميمه على العديد من الدول العربية بدءا بالعراق.[1]

لقد أحاطت التوجهات الأمريكية أولوية إستراتيجية للمجال الشرقي لحوض المتوسط باعتباره أقرب إلى المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان ، الشرق الأوسط والخليج، وفي المقابل كان غرب المتوسط محور للوجود الفرنسي الذي يعتبر الأمريكيون رغم هامش المنافسة بين الطرفين جبهة بالنيابة للإستراتيجية الغربية في المنطقة ، وامتداد طبيعي للحزام الغربي لمواجهة الوجود السوفياتي بالمنطقة خلال فترة الحرب الباردة.[2]

ولهذا فإن منطقة المتوسط إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تحاول تجسيد هيمنتها لمشروع الشرق الأوسط الكبير بحيث تنشر الديمقراطية في العالم العربي وتحتوي تحت مضلتها الدول المتوسطية خاصة الجنوبية ومنافسة الدول الأوروبية في التوسع وبسط النفوذ في المنطقة .

فعلى الرغم من الاهتمام الأمريكي بحوض المتوسط أثناء الحرب الباردة وحرص الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1975 على ضرورة ملأ الفراغ الذي خلقه الانسحاب البريطاني من المنطقة استنادا إلى مبدأ " إيزنهاور" وفي إطار إستراتيجية ملأ الفراغ إلا أن الأولوية الإستراتيجية للأمريكيين كانت منصبة على المتوسط الشرقي باعتباره أقرب إلى

[1] عبدالقادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 80 ، 81 .

[2] عمار بالة ، <<**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**>> ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2011 – 2012 ، ص 68 .

المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان ، الشرق الأوسط ، والخليج ، وفي المقابل كان المتوسط الغربي حكرا على التواجد الفرنسي ، وجهة غربية تمثل الإستراتيجية الرأسمالية في المنطقة وامتدادا طبيعيا للحزام الغربي في مواجهة الزحف والتواجد السوفياتي بالمنطقة خلال فترة الحرب الباردة ومع بداية فترة ما بعد الحرب الباردة بقي السلوك الأمريكي في حوض البحر الأبيض المتوسط يتحرك بنفس الخلفيات تقريبا وذلك وفقا لثلاثة أهداف رئيسية وهي :

1- احتواء مخلفات الإستراتيجية الناجمة عن الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي ، كما في ذلك التصدي لمحاولات التملص الأوربي الإستراتيجي في المنطقة .

2- مراقبة المجال البحري لحوض المتوسط كمعبر إستراتيجي هام وحيوي بالنسبة للأمريكيين والأوربيين على حد سواء لنقل البضائع والنفط ، وضمان امتداداته من الخليج وشمال إفريقيا واعتبار الممر البحري المتوسطي معبرا رئيسيا وحيويا لنقل وتحرك القوات الأمريكية عبر بؤر التوتر ومصادر للتهديد – حسب منظور حماية المصالح الأمريكية –

3- حماية أمن إسرائيل التي يمتد مجالها الإستراتيجي الدفاعي والهجومي من الخليج شرقا إلى غرب المتوسط غربا.[1]

[1] عمار بالة ،مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

خلاص الفصل:

يتوسط البحر الأبيض المتوسط القارات الثلاث أوربا، إفريقيا وآسيا، وله مناطق ذات أهمية إستراتيجية كبيرة فالقوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط، ومنه إلى المناطق الأخرى، وشهدت المنطقة عبر التاريخ مواجهات عديدة بالأخص مع بداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وبعد زوال هذا الأخير ظهر تنافس من نوع جديد بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية عبر إطلاق مشاريع ومبادرات تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله، وهذا ما يعكس الأهمية الجيوسياسية للمتوسط.

ويواجه المتوسط العديد من التهديدات الأمنية ومن أهم مصادرها الإرهاب، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لعالم ككل، وقد تضاعف اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد تحولات 11 سبتمبر 2001، حيث يعتبر شريط تواصل إستراتيجية بين شمال إفريقيا غربا والشرق الأوسط شرقا، ونقطة مراقبة لأي نشاط وتهديدا على المصالح الأمريكية في دول المنطقة، كما تعتبر المنطقة محطة انطلاق التدخلات العسكرية في إطار إستراتيجيتها الجديدة "المجال المتوسطي الموسع".

الفصل الثاني

الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

- **المبحث الأول: الإستراتيجية الأمني الجديدة في إطار حلف الناتو.**
- **المبحث الثاني: الأهداف والمهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس.**
- **المبحث الثالث: السياسة الأمريكية في إطار الارتكاز على الحلفاء الإستراتيجيين.**

مدخل:

ترى الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حيوية لمصالحها وتتجلى أهميته بالنسبة لها في كونه يقع في منطقة حساسة للمخططات العسكرية الأمريكية، وكان تنويع آليات التدخل الأمريكي في منطقة المتوسط، دون إلقاء الأهمية المعتبرة للأداة العسكرية باعتبارها الضامن المباشر للمحافظة على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الدولية، ومن ثم في المتوسط، فأخذت من الحلف الأطلسي والأسطول السادس ذريعتين عسكريتين للتدخل في المنطقة، فبالنسبة للأول فهو عبارة عن حلف عسكري وهو أكبر حلف في العالم والذي جاء لدعم أوربا الغربية وتأمينها من الخطر الشيوعي آنذاك ومن أجل ذلك انتهج الناتو إستراتيجيات مختلفة تطورت حسب مقتضياته وبعد زوال الخطر الشيوعي كان من المتوقع زواله، ولكن ما حدث كان العكس، استمر الحلف وتكيّف مع الوضع الجديد وطوّر نفسه وبدأ يوسع أهداف وتبنى إستراتيجيات جديدة تتماشى مع البيئة الدولية الجديدة، وأما الثاني أنزل للبحر لحماية المصالح الأمريكية وهو كنظام دفاعي في محاولة التكيّف مع المتغيّرات ويعتبر الذراع العسكرية الضاربة ضمن تحالف إستراتيجي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وأوكلت إليه مهام أمنية جديدة، ولتطبيق السياسة الأمنية الأمريكية لابد من إيجاد حلفاء إستراتيجيين في المنطقة ترتكز عليهم بناء على أسس الثقة والتعاون المتبادل.

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمنية الجديدة في إطار حلف الناتو

أولا: نشأة وتطور الحلف

كانت المعاهدة التي جاءت نتيجة تصاعد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين لحلف الناتو بمنزلة امتداد وتوسيع في إطار معاهدة بروكسل التي وقعتها في 17 مارس 1948 كل من بلجيكا ولوكسمبورغ، وهولندا وبريطانيا وفرنسا، خاصة بعد زيادة النفوذ السوفياتي في أوربا والذي تحوّل إلى خطر يهدد الدولة الأوربية الغربية، وقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة بروكسل، وانطلقت دعوات لتوسيعها ودخول الولايات المتحدة عضوا فيها واستقرار الرأي بعد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية لدول المعاهدة والولايات المتحدة الأمريكية على تطويرها إلى تحالف أوسع.

ومن هنا بدأ وضع ميثاق تأسيسي لحلف الناتو، وبعد مداولات تمكنت اللجنة الدائمة لميثاق الناتو في بروكسل التي كان قد شكّلها وزراء خارجية الدول المذكورة من الانتهاء من إعداد ميثاق الحلف، إذ تمّ الاحتفال بإنشائه وإبرازه إلى حيّز الوجود في مدينة واشنطن في 04 أفريل 1949، ومنذ ذلك عرف بحلف الناتو[1].

وبتوقيع المعاهدة بدأت مرحلة جديدة تخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأ العزلة الذي طالما حكم سياستها الخارجية، لتشارك بفعالية في الأمن الأوربي في ظل ما درج تسميته بالحرب الباردة، وطيلة هذه المرحلة لم تطرأ على بنية الحلف وإستراتيجيته أي تغيّرات مهمة وحافظ على مهمته الرئيسية والمتعلقة بتحقيق مهمة الأمن الجماعي لأعضائه من مواجهة الخطر السوفياتي، وظلت سياسته محكومة باعتبارات الحرب الباردة بين المعسكرين باستثناء دخول بقية الأعضاء الأوربيين الغربيين في مراحل متتالية إلى عضوية الحلف حتى وصل عددهم إلى 28 دولة، ولم تحصل أي تطورات في إستراتيجية توجهاته[2].

---

[1] محمد حسون ، <<**الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي**>>، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، 2010، ص 338.

[2] المرجع نفسه، ص 338.

أنشئ حلف الناتو عام 1949 انطلاقا من فرضيات تتعلق بمفهوم الأمن الأوربي وتتلخص في ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفياتي، وعدم إمكانية قيام هذه المواجهة دون وجود أمريكا، ونظرا لعدم قدرة أوربا على الدفاع عن ذاتها منفردة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية أوربا وكان الهدف الأساسي للحلف هو الدفاع عن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي هجوم تتعرض له قواتها أو سفنها أو طائراتها داخل هذه الأراضي، فضلا عن المساعدة المتبادلة والتنسيق السياسي[1]، وهو إلغاء الهيكل العسكري للحلف المضاد "وارسو" في عام 1991، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفياتي ورحيل القوة العظمى الثابتة عن الساحة الدولية، بدأ زعماء الدول الأعضاء في الناتو يعيدون النظر في إستراتيجية الحلف ودوره المستقبلي، خصوصا أن إستراتيجيته القائمة آنذاك "الرد المرن" قد عمّقت اهتمام الحلف إلى حد كبير في هجوم شامل محتمل من حلف وارسو، الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفياتي مما يوجب استبدال هذه الإستراتيجية لمواجهة ما أسماه الأمين العام للحلف آنذاك "جوزيف لاتس" عدم الاستقرار والأخطار المتوقعة التي حلّت التهديد السوفياتي، ومنه رأت دول الحلف ضرورة إدخال تغييرات على إستراتيجية الحلف وفق السياسات الآتية[2]:

1- السعي الحثيث لتوسيع حلف الناتو، وممارسة ضغط مستمر على روسيا حتى تقبل هذا التوسع من جهة الشرق، وقد وقعت قيادة الحلف والقيادة الروسية على اتفاقيات أمنية تقوم على التعاون بين الجانبين، بعدما كان هذا الأمر مرفوض سابقا.

2- ربط مستقبل الأمن الأوربي بالدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف في الأزمات الساخنة داخل أوربا وعلى أطرافها، في أزمات البوسنة والهرسك وكوسوفو تدخّلت قوات الحلف مباشرة أو بإشراف الأمم المتحدة كقوة لحفظ السلام، أو لتوجيه ضربات عسكرية ضد القوات الصربية المدعومة من روسيا.

---

[1] محمد حسون مرجع سبق ذكره، ص 338.

[2] سفيان كحاحلية، <<**دور حلف الناتو في استقرار البلقان كوسوفو أنموذجا**>>، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسة، 2016، ص 13.

3- إيجاد دور إضافي للحلف في إدارة الأزمات الدولية داخل أوربا وفي الشرق الأوسط، تبلورت هذه السياسة بعد حرب كوسوفو 1999، بحيث صارت إمكانات تدخل الحلف عسكريا مطروحة بعد موافقة مجلس الأمن الدولي، حتى أن مبدأ الأمن الجماعي بات منوطا من حيث التطبيق بالقوات العسكرية لهذا الحلف.

4- اعتبار الكيان الصهيوني بمنزلة حليف طبيعي في الشرق الأوسط وله دور إقليمي في مجلس الأمن، وقد التقت إستراتيجية الحلف مع مضمون التحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني في مسائل أمنية مشتركة.

وهيكلية الحلف تتألف من تنظيمين هما تنظيم مدني وتنظيم عسكري، كالآتي[1]:

أولا: هيكل التنظيم المدني: ويتألف منه حلف شمال الأطلسي، وهو أعلى سلطة للناتو لاتخاذ القرار السياسي والعسكري، بالطبع بعد التشاور مع دول الأعضاء في الحلف عبر ممثليهم الذين يتألف مجلسهم من وزراء الخارجية والدفاع والمالية، وقد حدّدت اختصاصاتهم الواسعة في 17 سبتمبر 1948، وقد تطورت أعمال الحلف ومرت بعدة دورات أهمها:

(الدورة الرابعة-لندن)، والهيكل التنظيمي للحلف يتكوّن من:

1- الهيئة الأساسية للحلف: فقد تألفت لجنة للحلف تنعقد مرة من كل عام، وكان أهم دورات هذه اللجنة هي الدورة الرابعة في 19 ديسمبر 1950، واللجنة تمثل فيها كل الأعضاء وتقوم بذات مهام الحلف من وضع السياسة العامة والخاصة بالحلف.

2- اللجنة الاقتصادية والمالية: هي لجنة غير دائمة، ومهمتها التوجيه خاصة في الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية، والتي ترتبط بشكل مباشر عندما تنفذ الإستراتيجية العسكرية للدفاع، وما يتطلب هذا من إنتاج سلاح عسكري واتخاذ الأساليب المثل لعدم هدر الموارد المالية في الأزمات والحروب.

ثانيا: هيكل التنظيم السكري: وتتمثل مهام التنظيم العسكري في توجيه السياسة العسكرية للحلف وتطبيق قراراتها وتتفرع عن هذا التنظيم لجنة عسكرية تتمثل من الدول الكبرى

[1] أمال عربيد،<<**حلف الناتو... من عقيدة دفاعية إلى تبعية هجومية أمريكية**>>، مجلة العمال، العدد 513، 2011/05/02،ص 02.

(أمريكا، بريطاني، فرنس)، عبر ممثليها العسكريين الذين يقدمون التوصيات إلى لجان التنظيم الإقليمية، وهي[1]:

1- لجنة القيادة العليا للقوات المتحالفة، والتي أنشأت في أوربا في 20 ديسمبر 1950، وتوضع كل القوات العسكرية تحت قيادتها للدفاع عن الدول الأعضاء.

2- لجنة كندية-أمريكية تتمثل بمندوبين عسكريين للمشاركة في المهام العسكرية والدفاعية.

3- لجنة الإنتاج العسكري: وهي مسؤولة عن تنمية البرامج العسكرية من تسليح ودفاع وإنتاج جميع أنواع الأسلحة.

ويتركز الحلف على مبادئ مأخوذة من ميثاق الأمم المتحدة، وهي كالآتي:

أ- تسوية جميع المتنازعات الدولية بالطرق السلمية.

ب- الامتناع عن التهديد أو استعمال القوة بطريقة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

ج- التعاون المتبادل بين دول الحلف في ل المجالات.

د- ألا تؤثر المعاهدة على حقوق الأطراف والتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

هـ- عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض مع هذه المعارضة.

و- التشاور مع الأعضاء فيما يتعلق بمسائل الأمن.

وبعيدا عن الهدف الرئيسي للحلف الأطلسي والمتمثل في حماية الأعضاء من التهديدات، فهو ليس الهدف الوحيد، فهناك بعض الأهداف السياسية والاقتصادية:

أهداف سياسية وترتكز على المحاور السياسية للحلف على ما يلي[2]:

- دعم المكانة والهيبة الأمريكية على المستوى العالمي، وخاصة بسط نفوذها على حلفائها الأوربيين.

- مواجهة الكتلة الشرقية تحت قيادة الاتحاد السوفياتي.

---

[1] منظمة الحلف الأطلسي، منتدى المقالات والأبحاث والدراسات القانونية: تم الاطلاع عليه في 15 مارس 2018 http://www.lowjo.**net/ub/**

[2] وهيبة تباني ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

– دعم الاستقرار على الصعيد العالمي.

– حل النزاعات والخلافات بالطرق السلمية بين دول الحلف مثلا، النزاع التركي–اليوناني حول قبرص، والخلاف الأمريكي–الفرنسي حول مسألة الدفاع الأوربي المستقل.

كما أن للحلف دور سياسي مهم في نزع السياسات المتطرفة والدكتاتورية لبعض الأعضاء حيث سهل عملية تحويل ألمانيا الغربية وإيطاليا إلى دول ديمقراطية.

والأهداف الاقتصادية التي تتمثل في:

– ضمان وحدة الحلف وعدم تعرضه للانقسام.

– سهولة السيطرة على ثروات العالم الثالث خاصة موارد الطاقة.

– دعم الوظيفة العسكرية للحلف ماليا واقتصاديا.

ثانيا: السياسة الأمنية الجديدة لحلف الناتو

تختلف مهام حلف الشمال الأطلسي كنظام دفاعي عن مهام الأسطول السادس الأمريكي إلا أنهما يلتقيان في الكثير من أهدافهما الاستراتيجية، وعلى رأسها تحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويتضح ذلك من خلال التنسيق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في حوض البحر الأبيض المتوسط ومراقبة تحركات القوى الأوربية المتوسطية[1].

على الرغم من قلق بعض الدول الأوربية من مخاطر وتحديات أمنية قادمة من مناطق "شبه إقليمية" في الفضاء المتوسطي، كتلك التي تخشاها إسبانيا من منطقة غرب المتوسط أو إيطاليا من البلقان، أو اليونان من منطقة خلافاتها مع تركيا، فإن هذه التجزئة شبه الإقليمية لحوض المتوسط لا تبطل النظرة الشاملة لحلف شمال الأطلسي إلى طبيعة الواقع الأمني في المتوسط، ومع أن الولايات المتحدة تؤكد رؤيتها للأمن على الجانب العسكري المتمثل في إمكانية حيازة دول متوسطيه لأسلحة الدمار الشمال، ففي الوقت الذي يرجع عند الأوربيين المنظور غير العسكري للأمن، فإن حلف شمال الأطلسي يرى المتوسط على أنه الإقليم الأكثر ترشحا لعرض التحديات وخلق المخاطر المباشرة وغير المباشرة

[1] خيرالدين العايب ،<<**التسابق الأمريكي الأوربي في حوض المتوسط: هل هو مقدمة لحرب باردة جديدة**>>، مجلة البيان، مؤسسة دبي للإعلام، 2017، ص 05.

لمصالح الحلف، ويفهم من هذا أن الكيان المتوسطي يبدو في نظرة الغرب حالة شمولية لواقع أمني يرفض التجزئة ولكنها تقبل تجزئة الأولويات[1].

وعلى صعيد الأمن المتوسطي يعتقد حلف شمال الأطلسي –خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر القوة الأساسية داخل الحلف– أن حيازة دول عربية أو إيران لأسلحة ذات فنية متقدمة أو أسلحة الدمار الشامل أو صواريخ ذات المدى المتوسط، قد ترجع هذه الدول خيار عرض القوة العسكرية فتصعد حالة الأزمة، وهو الأمر الذي قد لا يجد حلف الشمال الأطلسي الرد الكافي عليه، إذ ليس من المستبعد أن يخفق الأطراف الأطلسيون في مواجهتهم مع القوى المتوسطية غير الأوربية، عندها قد تجد الولايات المتحدة نفسها في عمليات سياسية وربما عسكرية تقودها منفردة أو مدعومة بعدد قليل من الأطراف الأطلسية[2].

وبعد أن كان الدور الأساسي لحلف شمال الأطلسي في الماضي منافسة حلف وارسو، إلا أنه مع انتهاء فترة الحرب وزوال الاتحاد السوفياتي، ورغم أن البعض يرى عدم جدوى بقائه وانتهاء مهامه التي أنشأ من أجلها بعد نهاية الخطر الشيوعي، وخاصة وارسو بما يرد واضحا في تصريح غيرهارد شرويدر.

فهناك ضرورة لكي يتكيّف حلف شمال الأطلسي –الناتو– مع الوضع الجديد بعد انتهاء عصر الحرب الباردة، وأن يتحوّل إلى منظمة جديدة تختلف تماما عما كانت عليه في السابق، لكن يبقى في الواقع يبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية أحسنت استغلال الوضع الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد اندلاع أزم كوسوفو والتي عجزت الدول الأوربية عن حلّها لتثبت قدرتها في حل ما عجز الأوربيين عنه[3].

وقد عارضت الدول الأوربية خاصة فرنسا السياسة الجديدة للحلف باعتبار أن العالم كله مجالا مفتوحا لتدخل حلف الأطلسي، ومن هنا جاء المفهوم الاستراتيجي الجديد ومفاده أن أي تدخل عسكري لن يكون تحت قيادة أمريكية مستقلة، بل يكون هذا التدخل تحت إشراف كل الدول الأعضاء، وإذا تحدثنا عن المفهوم الإستراتيجي الجديد يسمح لها بالتدخل

---

[1] عمار بالة، <<**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط**>>، مرجع سبق ذكره ، ص 103.

[2] المرجع نفسه، ص 102.

[3] رتيبة برد ، <<**السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط**>>،مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016، ص 539.

العسكري في مناطق خارج المجال الأطلسي، فذلك يعني أن المجال المتوسطي سيكون أول مجال يثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن المنطقة تمثل[1]:

أولا: جوهر الصراع الدولي الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي.

ثانيا: أن المجال المتوسطي أصبح بالمفهوم الأوربي والأمريكي مصدر تهديد للمصالح الأمريكية والأوربية (مشاكل الإرهاب والهجرة ...إلخ).

ثالثا: أن أهمية المنطقة المتوسطية تزايدت في هذه المرحلة، كون الأمن الاقتصادي يشكّل جوهر السياسات الدولية، فمصير استقرار النظام الدولي الجديد كله متعلق بعلاقات التعاون والتفاعل الإيجابي لا سيما بين دول الحلف شمال الأطلسي ودول المتوسط عن طريق ربط جسور الحوار كأداة أساسية لتحقيق المصالح المشتركة، ومواجهة تحديات العولمة الأمنية والاقتصادية وإيجاد حلول حقيقية لمشاكل الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة[2].

وتتمثل عموما المهام المسندة لحلف شمال الأطلسي في منطقة حوض المتوسط والتي جاءت مدرجة في المفهوم الاستراتيجي الجديد فيما يلي:

أ-مساعدة المنظمات الإقليمية على إحلال الأمن في المتوسط، وذلك من خلال مساعدة المنظمات الإقليمية المهتمة بأمن المتوسط عملا على حل الأزمات بداخل الحوض لتفوت فرصة حلها على القوى الأوربية، وذلك عن طريق إنشاء قوات مسلحة أطلسية تتأقلم مع الوضع الجديد داخل الحوض المتوسطي، وهي:

- قوات الردع السريع والتي تتكون من خمس فرق عسكرية فرقتان من بريطانيا وفرقة من القوات المحمولة جوا، وهي متعددة الجنسيات وفرقة إيطالية تدعمها قوات تركية يونانية وفرقة تتكون من قوات أمريكية مهامها تدخل في المناطق الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي.
- القوات متعددة الجنسيات والمهمات: والتي جاءت لتوجه لمفهوم جديد مبني على بنيات عسكرية مرنة وسريعة الحركة كون المخاطر الجديدة يمكن معالجتها بعمليات انتشار سريعة.

[1] رتيبة برد، مرجع سبق دكره،ص540
[2] المرجع نفسه، ص539.

- الأسطول الحربي الدائم في حوض المتوسط، والذي تمّ الاتفاق على إنشائه في أفريل 1994 في بروكسل من طرف سبع دول أعضاء في الحلف الأطلسي ويتشكل من وحدات حربية لمهمته تقوية الجناح الجنوبي للحلف.

ب- فصل الأمن الأوربي عن الأمن المتوسطي، بحيث تسعى الدول الأوربية من خلال مشروعها الوحدوي إلى المزج بين أمنها وأمن الدول المتوسطية.

ج- تطويق خطر الإرهاب المتوسطي، والذي يأخذ حيز كبير وهام من الإستراتيجية المتوسطية للولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتمد الخطة المبنية على التواجد الميداني لسف حربية تجوب البحر المتوسط والمحيط الهندي والهادي والأطلسي، ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي تصنف ما تطلق عليه بالإرهاب المتوسطي في ضمن المخاطر الآتية من الجنوب، والتي لابد من مراقبتها واحتوائها، بحيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الظاهرة في منطقة حوض المتوسط أصبحت من التحديات الأمنية التي تهدد المصالح الأمريكية والأوربية في الآن نفسه، مما يؤكد ضرورة القضاء والتحكم في الظاهرة خصوصا بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن[1].

[1] رتيبة برد، مرجع سبق ذكره، ص 540.

المبحث الثاني: الأهداف والمهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس

أولا: مفهوم الأسطول السادس

يعتبر الأسطول السادس قوة الولايات المتحدة الضاربة في منطقة البحر المتوسط، وتتوزع قواعده على عدة مناطق بدول الحوض المتوسطي خاصة إيطاليا وإسبانيا.

يتمركز هذا الأسطول عادة في وسط البحر المتوسط أو الجزء الشرقي منه، يوجد مقر قيادته بمدينة نابولي الإيطالية، وهو يتكون من حوالي أربعين قطعة بحرية تشرف عليها قوة بشرية قوامها نحو 21 ألف عسكري، ويشمل هذا الأسطول حاملة طائرا أو حاملتين حسب التطورات السياسية أو العسكرية في المنطقة، وثلاثة غواصات نووية، إضافة إلى نحو 170 طائرة وعدد من الطرادات والمدمرات والفرق ذات الحاملة للصواريخ للموجهة التي يبلغ عددها حوالي عشرين، كما يضم الأسطول قطعا بحرية تشرف على عمليات التأمين والاستطلاع ومروحيات وطائرات للنقل الثقيل والنقل المتوسط، وطائرات بون طيار، ويقع مركز قيادته الرئيسي قي مدينة غابيتا جنوبي إيطاليا[1].

ومن العمليات التي شارك فيها الأسطول السادس الأمريكي الأزمة اللبنانية (عملية الخفاش الأزرق عام 1958، الحرب الأهلية اللبنانية تحديدا سنة 1983، وحرب 1967 (حرب الستة أيام)، باستخدام إسرائيل لقاعدة ويلسي الأمريكية (مطار معينضيقة حاليا) في ليبيا، وحرب 1973 مع إسرائيل (عملية الدوارد وضد ليبيا 1956)، وحرب كوسوفو 1999 عملية فجر الأدويسا ضد ليبيا في 2011، وقصف قاعدة الشعيرات في سوريا 2017، كما شاركت وحدات من الأسطول السادس في الحروب ضد العراق[2].

ثانيا: البحرية الأمريكية بعد الحرب الباردة

البحرية الأمريكية هي فرع من فروع الجيش الأمريكي وهي مجهزة تجهيزا للخوض في حروب المحيطات والبحار، وهي إلى حد كبير أكبر قوة بحرية في العالم، وهي جزء حيوي من العقيدة العسكرية الأمريكية، لأن السفن بدورياتها في المياه الدولية تمكن الولايات المتحدة

[1] الأسطول الأمريكي السادس: تم الإطلاع عليه في 30 فيفري 2018
http://www.google.dz/amp/www.aljazeera.net
[2] الأسطول الأمريكي السادس: الموضوع في أسلحة القوات البحرية، بتاريخ: 30 فيفري 2018
http://army-tech/forum/index.php

الأمريكية من أن تصل إلى ما هو أبعد من الحدود المادية للبلاد، كما تسمح البحرية بنقل العاصر الرئيسية لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية مثل الأسلحة النووية ومجموعات الطائرات، وبالتالي تكون جاهزة خارج الأراضي الأمريكية وردع أي هجوم كبير على أراضي الولايات المتحدة، وتوجد حول العالم قواعد عسكرية متعددة للبحرية الأمريكية، ولبحرية الولايات المتحدة سبعة أساطيل نشطة ومنها الأسطول السادس، وتم تشكيله أو بالأحرى تعريفه بهذا الإسم في فبراير 1950، ومنذ ذلك الوقت وهو يحرص ويسهر على استقرار منطقة المتوسط[1].

ثالثا: أهداف الأسطول السادس

إن هدف أي جيش في معركة هو السيطرة على جميع أبعاد المعركة، وحيازة تنوع فعال وساحق من الموارد في المجالات الحربية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد وسعت في مفهوم أشمل وأصبحت ما تعرف عند الاستراتيجيين الهيمنة المطلقة على نطاق واسع full spectrum dominance، والمعرفة من قبل الجيش الأمريكي على النحو التالي: الهيمنة المطلقة واسعة النطاق هي الأثر التراكمي للهيمنة في كافة المجالات الجوية، البرية والبحرية ومجا الفضاء والمعلومات البيئية التي تسمح بسير العمليات المشتركة دون معارضة فعالة أو تدخل مكلف حتى قبل أي حرب، وفي أبعد الحدود عن الوطن، ولعل أبرز مجالات تطبيق الهيمنة الأمريكية واسعة النطاق هي المجال البحري، حيث بسطت لولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على كافة بحار العالم والمضايق والممرات المائية، وذلك بفضل قوى أساطيل عرفته البشرية[2].

رابعا: المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية الأداة العسكرية وتبقى لها أهمية كبرى في عقيدتها العسكرية الجديدة، على اعتبار أنه من خلالها يمكن لواشنطن أن تحافظ على مكانتها الدولية، وبالتالي على مصالحها الاقتصادية وللدلالة على أهمية البعد العسكري في توجيهات السياسة الخارجية الأمريكية بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر خمسة أساطيل

[1] الأسطول الأمريكي السادس: نفس المرجع..

[2] الأسطول السادس الأمريكي، المنتدى العربي للدفاع والتسليح، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 فيفري 2018: http://defense-arabe.com/ub/threads/92344/

بحرية موزعة على بحار ومحيطات العالم بغرض الوجد المسبق في مسرح العمليات المفترض، وتحقيق السيطرة الجوية والبحرية ومن بين هذه الأساطيل الأسطول السادس[1].

دخل الأسطول السادس الأمريكي البحر المتوسط سنة 1948، وأنزل في عرض سواحل المتوسط وهذا يقصد مواجهة السياسة التوسعية للاتحاد السوفياتي، ويتكون هيكله التنظيمي من 40 إلى 50 سفينة تقريبا نصفها سفن بحرية، وتقسم السفن إلى تقسيمات وظيفية فرعية ويرتفع عدد قطع الأسطول حسب الحالات التي ترى فيها وزارة الدفاع الأمريكية خطرا عسكريا طارئا، وقد تولى الأسطول السادس منذ نزوله عرض البحر المتوسط الإشراف على مراقبة التحركات العسكرية للاتحاد السوفياتي السابق في الحوض كما راقب النزاعات الإقليمية التي كانت تشب في الحوض، ويعتبر الأسطول السادس الأمريكي الدرع العسكرية الخاصة للمصالح الأمريكية في حوض المتوسط، وقد وجد نفسه أمام وضع دولي جديد يحتم عليه أن ينتهج نهجا أمنيا يتماشى مع هذا الوضع، كما أنه يجسد التواجد البحري الأمريكي الدائم في منطقة المتوسط والبحر الأسود كأساس ترتكز عليه الإستراتيجية الأمريكية في العالم ككل[2].

إن المهام الأمنية التي أسندت للأسطول السادس كما أوضحتها وزارة الدفاع الأمريكية أكبر بكثير من تلك التي أوكلت إليها في فترة الحرب الباردة، حيث كانت مهامه الأمنية والعسكرية السابقة تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوربي وحمايته من التوسع الشيوعي ومراقبة التحركات العسكرية السوفياتية والتجسس على الغواصات السوفياتية، التي تعبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ورعاية المصالح الأمريكية الحيوية وأولها استمرارية تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر وأسعار معقولة.

وفي إطار التنافس الأوربي في منطقة المتوسط والرؤية الأمريكية بإمكانية تهديد مصالحها في المنطقة من طرف الدول الأوربية بادرت الإدارة الأمريكية إلى وضع برنامج عمل عاجل أوكل إلى الأسطول السادس المرابط في حوض المتوسط ليتواجد في أهم المواقع

---

[1] عميروش ركح ،**السياسة الأمني الأمريكية–الأوربية في المتوسط (بين التعاون والتنافس)**، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] عمار بالة ، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الإستراتيجية التي تسمح له بمراقبة كل التحركات الأوربية في المنطقة، وعلى هذا الأساس عهد إلى الأسطول السادس الأمريكي بعد الحرب الباردة بالمهام التالية[1]:

أ- ضمان عبور الناقلات التجارية والنفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط تخوفا من المساس بمشترياتها النفطية أو بهذه المادة الحيوية لاقتصادها، فالأسطول سند هام للناقلات التي تعبر قناة السويس أو مضيقي البوسفور والدردنيل وكذا البحر الأسود.

ب- مراقبة تحركات القوى النووية (كفرنسا، روسيا، أوكرانيا)، بحيث ترة بعض الدول المتوسطية كمثال فرنسا التي تعتبر الدولة النووية الوحيدة في البحر المتوسط، أن الوضع الدولي يساعدها على استعادة أدوارها العسكرية في البحر المتوسط، هذا الأمر دعاها إلى أن تبقي أسطولها المرابط "طولون" في حالة ترقب واستعداد دائم، ضف إلى ذلك رفض الانضمام كعضو كامل الحقوق إلى حلف الشمال الأطلسي، ومواصلتها في اتباع سياسة "الكبرياء العالمي"، التي التزمتما منذ عهد الرئيس "شارل ديغول" مؤكدة على مقدرتها على ضمان أمنها بنفسها دون اللجوء إلى دعم قوة نووية أخرى.

ج- دعم القواعد العسكرية في المتوسط بأجهزة للمراقبة والتجسس، فبعد حرب الخليج ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة دعم قواعدها العسكرية بأجهزة جديدة للمراقبة والتنصت وبأجهزة للإنذار المبكر، اعتقادا منها أن قاعدة (سراغوزا) الإسبانية فشلت في مراقبة الدول المتوسطية التي تحوم حولها الشك بناء مفاعل نووي برسية، فنجد أن الأسطول السادس الأمريكي يراقب عدم انتشار مثل هذه الأنواع من الأسلحة تجنبا لمزيد من النزاعات في حوض المتوسط.

د- مراقبة النزاعات الإقليمية وعملياتها العسكرية لمنع امتدادها إلى دول مجاورة خاصة بعد حرب الخليج الثانية، حيث عرف المتوسط زيادة في حدة النزاعات الداخلية التي ترجع أسباب معظمها إلى مشكلة تعدد القوميات، فتولى الأسطول السادس الأمريكي مراقبة العمليات العسكرية بين القوميات للحيلولة دون توسعها، كما امتد إلى مراقبة النزاع بين تركيا واليونان وقبر حتى مارس الردع والضغط العسكري على الطرفين لتسهيل الحلول الدبلوماسية[2].

[1] عمار بالة، مرجع سبق ذكره، ص 96.
[2] رتيبة برد، مرجع سبق ذكره، ص 528.

المبحث الثالث: السياسة الأمريكية في إطار الارتكاز على الحلفاء والاستراتيجيين

أولا: السياسة الأمريكية اتجاه مصر

عرفت العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكثر استقرارا في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، وفي إطار الزيارات المكوكية لكسينجر وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، واللقاء التاريخي بينهما في 07 نوفمبر 1973، والذي عبّر فيه السادات عن رغبته في قيام علاقة ذات طبيعة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تتسم بالقوة والاستمرارية، ويتطلب دوام العلاقة إستراتيجية نوعا من التوافق في المصالح، بحيث لا ينفي طرف وجود مصالح متبادلة بين البلدين والتي يمكن تحديدها في[1]:

- المصالح الأمريكية: - الحفاظ على السلام المصري –الإسرائيلي.
- مزايا المرور في قناة السويس وفي الأجواء المصرية.
- التعاون مع الجيش المصري ومكافحة الإرهاب.
- المصالح المصرية: - تحديث القدرات العسكرية المصرية وتطويرها.
- الحفاظ على قدر من التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط.
- دعم دور مصر الإقليمي والدولي.

وفي سنة 1979 عقدت مصر وإسرائيل برعاية أمريكية معاهدة سلام مصرية-إسرائيلي (كامب دايفيد)، والتي من خلالها تم إنهاء حالة الحروب بينهما وخرجت مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، وبذلك شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تحولا نوعيا.

وكان البعد الاقتصادي في العلاقات الأمريكية –المصرية ضامنا لاستمرار وديمومة البعد السياسي العسكري، فبعد توقيع الاتفاقية المذكورة (كامب دايفيد) تتلقى مصر معونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت ثاني أكبر متلقي للمعونات الأمريكية بعد إسرائيل وبعد تولي الرئيس حسني مبارك الحكم (1981-2011) استمرت العلاقات المصرية-الأمريكية تسير بشكل طبيعي، وبذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية

[1] هاني مرشدي ،<<**العلاقات المصرية- الأمريكية**>>،مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 61، 2013، ص 05.

إلى تحقيق الهدف الجديد والمتمثل في قيام مصر بإقناع الدول العربية ودفعها نحو إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إسرائيل، وقد لعبت دورا جليا في إقناع الدول العربية بأهمية إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، واتسمت العلاقات المصرية–الأمريكية حلال حكم "بيل كلينتون" بدرجة عالية من التوافق والتناغم وتبادل المصالح والاستقرار، والتي م يعكر صفوها سوى انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل على حساب الحق الفلسطيني والعربي[1].

ثانيا: السياسة الأمريكية اتجاه تركيا

ترجع البداية الحقيقية للعلاقات التركية–الأمريكية إلى فترة الحرب الباردة، وكان هدف واشنطن من ورائها هو مواجهة التحدي الاستراتيجي الطي مثله الاتحاد السوفياتي في السابق، حيث مثلت تركيا مع اليونان (قرص) المواجهة الأمريكية مع الاتحاد السوفياتي.

وفي عهد الرئيس كلينتون كان التحول الملحوظ في العلاقات الأمريكية التركية على مستويين الأمني والعسكري، والذي تطلّب بدوره تعاونا مكثف في المجال الاقتصادي وإلى حد تلبي الطموحات السياسية للدولتين، لكن هذه السياسة عادت وتباينت بوضوح بعد حرب الخليج الثانية على مستوى المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من العراق وتعقيدات المسألة الكردية المؤثرة في الداخل التركي، وكذلك الموقف من إيران وسوريا حيث الرغبة التركية في إقامة علاقات طبيعية معهما[2].

ولتركيا أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية ولقد قامت الولايات المتحدة باستغلال موقع تركيا المهم في خدمة أهدافها، على الرغم من سعي تركيا وهي تتطلع إلى دور مهم في المنطقة إلا أنها تتأثر علاقاتها بالغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة لكونها أحد الأعضاء الناشطين في الحلف شمال الأطلسي، ولذلك فقد عمد الغرب الأوروبي والولايات المتحدة

---

[1] عبد الله عبد الجليل أسعد عبد الحليم، <<**الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010–2011)**>>، مذكرة الماجستير (غير منشورة)،كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012، ص 63.

[2] سليم بركات ،<<**العلاقات التركية–الأمريكية إلى أين؟**>>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 مارس 2018: http://shahbaa.sy/

وإسرائيل إلى استغلال موقع العلاقات معها فيما يخدم المصالح الاستراتيجية الامريكية والاسرائيلية في المنطقة.[1]

ثالثا: السياسة الأمريكية اتجاه الاتحاد الأوربي

كان العالم بعد الحرب الباردة يسوده تحولات جذرية في بنية النسق الدولي، وذلك بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، وهو ما ذهب إليه فرانسيس فوكوياما، حينما أكد على أننا بصدد تغيرات عالمية مسبوقة بنهاية آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني بانتشار وهيمنة إيديولوجيا الليبرالية والنظام الرأسمالي، فعلى الرغم من خروج أوربا مدمرة بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنه أحسنت استغلال مشروعي الدعم الأمريكي (مارشال وترومان)، في إعادة إعمار أوربا، حيث كانت العلاقة بين الطرفين مميزة وخاصة بأن الدول الأوربية عضو في حلف الناتو الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية رغم وجود خلافات حول تقسيم الأسوار[2].

وتؤثر الولايات المتحدة على الاتحاد الأوربي عبر العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين واحتفاظ الدول الأعضاء في الاتحاد بعلاقات اقتصادية ثنائية مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا وجود العديد من الشركات الأمريكية الكبرى في أوربا التي تمتلك وسائل للضغط على الحكومات الأوربية مما يجعلها ورقة رابحة تستخدمها الولايات المتحدة للضغط على الأوربيين في مجالات السياسة الدولية، وينظر إليها كشريك مباشر في آليات عمل النظام متعدد المستويات للاتحاد الأوربي[3].

وشكّلت العلاقة الاقتصادية بينهما قاعدة أساسية للتعاون المشترك وارتبط التكامل الأوربي بالاقتصاد العالمي الغربي خلال الحرب الباردة، أما تاريخيا فكان عبر الاستثمارات

---

[1] جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: 2000/1989**،عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 353.

[2] محمد علي صبري ومصطفى قاسمي، <<**مواقف الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة حيال الحلف النووي**>>، مختارات إيرانية، العدد 225-226، سبتمبر 2006.ص 05.

[3] عمار بالة، **المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوربي-الأمريكي**، مرجع سبق ذكره، ص 270.

والتجارة منذ بداية القرن العشرين وتطورت هذه العلاقات مع تطور التحالف الغربي وتوسعه في خمسينات اقرن العشرين وما بعدها.

ولم يكن الاتحاد الأوربي المسيطر الوحيد على القرار الأوربي، فالولايات المتحدة الأمريكية أدت دورا أساسي في القارة من خلال التأثير تارة عبر حلفائها (الأعضاء في الاتحاد الأوربي)، وتارة عبر حلف الناتو، والذي تجسد في التأسيس ما يعرف بالمجتمع الأمني الأطلسي[1].

وتتماشى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وفق القوة الناعمة التي تجعلها تدير الأزمات في جميع الدول واحتواء الدول الشمالية للمتوسط كفرنسا وإعطائها دورا لمنح الثقة لتسهيل تنفيذ خططها.

[1]حسين ضلال مقلد ،<<**المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي**>>، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011، ص 239.

خلاصة الفصل:

يعتبر أمن واستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لعدم تولي الاتحاد الأوربي مسؤولياته الإقليمية، ولهذا وجب عليها التدخل في المنطقة بغية تأمين مصالحا وحمايتها، وخاصة مع نهاية الحرب الباردة، وأمام بيئة أمنية دولية جديدة وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية أمنية تمكنها من مواجهة الوضع الدولي الجديد، فشرعت في عملية إصلاح واسعة للحلف الأطلسي بتبني إستراتيجية جديدة والتي حددت المحاور الكبرى للحلف وتوجهاته الجديدة، وكذا حدد أهداف ومهام أمنية جديدة للأسطول السادس الذي يضمن تواجدها لكونه الدرع الحامي لمصالحها في المنطقة، حيث كانت مهامه الأمنية والعسكرية السابقة تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوربي ومراقبة الحركات العسكرية السوفياتية والتجسس ورغم زوال الخطر الشيوعي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أبقت على الأسطول متأهبا في مياه البحر المتوسط، وذلك لمراقبة القوى المعادية بشكل وقائي وضرب مصادر الإرهاب في الدول المارقة التي تهدد المصالح الأمريكية، وهذا ما يعني الانتشار العسكري وإيجاد مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية بهدف تأمين خطوط مواصلات بحرية واحتياجاتها الطاقوية وبعيدا عن السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد استخدمت سياسة أمنية تمثلت في إقامة علاقات مع دول المنطقة (مصر تركيا، الاتحاد الأوربي)، كحلف إستراتيجي لها وتتسم هذه العلاقة بالقوية، بحيث يتطلب دوامها إستراتيجيا نوعا من التوازن في المصالح أي مصالح متبادلة.

الفصل الثالث

الإستراتيجيةالأمنية الأمريكية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

- **المبحث الأول: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في محاربة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001.**
- **المبحث الثاني: علاقة الحرب الأمريكية على الإرهاب في المتوسط بعامل النفط.**
- **المبحث الثالث: مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة.**

مدخل:

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أكثر إصرارا وتركيزا على تحقيق الأمن بوصفه أولوية إستراتيجية التي تشغلها، ولقد شكّلت هذه الأحداث نقطة تحول في الإستراتيجية الأمريكية وفي النظام الدولي، وبذلك أصبح الإرهاب عنصرا رئيسيا للصراع المسلح على الساحة الدولية، وقد أضحى الإرهاب بديلا للحروب التقليدية في الكثير من الحالات وخاصة منطقة المتوسط.

فتدخل الإرهاب مكان العدو القديم الاتحاد السوفياتي والذي سمح للولايات المتحدة الأمريكية أينما وجدت العمليات الإرهابية، وتبنت إستراتيجية أمنية جديدة لمكافحته، وضمن هذه الإستراتيجية الجديدة نجد أن ظاهرة الإرهاب تربطها علاقة بعامل يتمتع بمكانة خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية وهو العصب الرئيسي للاقتصاد الأمريكي، ومصدرا رئيسيا للطاقة وكذا نجدها تحتوي على إستراتيجية حماية لأهم حليف لها في المنطقة وهي إسرائيل التي تأخذ حيزا كبيرا في السياسة الأمريكية.

المبحث الأول : الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في محاربة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001.

أولا : التعريف الأمريكي للإرهاب.

لقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعريفا مبسطا للارهاب مفاده أنه أعمال عنف تجري لأسباب سياسية ولأشخاص وجهات خارج دائرة الحروب والعمليات العسكرية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس الإرهاب ضمن دائرة الحرب وبالتالي فإن سلوكها يضع أيدي على مسألة التمييز بين إرهاب الجماعات غير الرسمية وبين إرهاب الدولة، فالأول مهما عظم وأصبح خطرا لا يصل إلى مستوى الثاني بل إن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تجعل الإرهاب سلوكا موجها ضدها وضد حلفائها بالذات، فالارهاب كما يقول شولتز " أينما يحدث يكون موجها إلى حد كبير ضدنا نحن الديمقراطيين ضد قيمنا السامية وعلى الأغلب ضد مصالحنا الاستراتيجية الأساسية ".[1]

لقد قام المجتمع الأمريكي على أساس من الروح والفردية والمشروع الاقتصادي الفردي وهو ما أدى إلى جعل الصراع حالة شائعة والبحث عن التوازن ضرورة دائمة، فضلا عن أن ذلك استند إلى فلسفة براغماتية أو ذرائعية تغلب فيها المصالح إلى المبادئ وتبرر بالتالي كل أشكال الإرهاب والإضطهاد طالما أنها تحقق غايات نفعية معينة، وقد شهد المجتمع الأمريكي أشكالا من العنف ضد فئات وجماعات مختلفة بهدف تحقيق مكاسب مادية.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن حركات التحرر الوطنية هي في الأغلب حركات إرهابية وطبقت ذلك في وقت قريب على نشاط عدد من الحركات الفلسطينية، وما زالت تنظر إلى بعض الدول باعتبارها داعمة للإرهاب فترى في مجازر البوسنة والهرسك على

[1] طاهر ياسين الياسري ، **مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الأمريكية – رؤية قانونية وتحليلة**، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، 2010، ص44.

أيدي القوات الصربية فهو شأن داخلي وكذا الغارات الإسرائيلية للبنان فيها عرف بالعناقيد الغضب ومذبحة فانا– تعتبر ذلك من قبل الدفاع المشروع.[1]

ثانيا : الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 مشكلة الدافع لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف الإرهاب خطرا أو عدوا جديدا، تأسس عليه سندها الإيديولوجي في بناء عقيدة استراتيجيتها الجديدة للأمن القومي الأمريكي، إذ برز إلى الوجود بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وواشنطن الإرهاب كعدو عالمي جديد، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجسيد صورة هذا العدو في المرحلة الأولى وواقعيا في المراحل جميعها تحت عنون " الإرهاب الإسلامي ".

وهيأت أحداث الحادي عشر من سبتمبر القرصنة لأن تجد الولايات المتحدة الأمريكية المسوغ القوي لشن حرب واسعة النطاق لمحاربة ما أسمته بالإرهاب ضمن مفهوم استراتيجي جديد للأمن القومي الأمريكي.[2] فقد ألقى الرئيس جورج بوش خطابا في حفل تخرج دفعة 2002 في أكاديمية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية في " ويست بوينت West Piont " في أول من حزيران 2002 أشار فيه إلى الحرب على الإرهاب لن تتسب بمجرد الدفاع عن النفس فقط، وأن الطريق الوحيدة للحفاظ على الأمن هي طريق العمل وستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بذلك وأن التهديدات الجديدة في العالم تقتضي تفكير جديد فإن عملية الردع والاحتواء باتت استراتيجية غير نافعة بوجود حكام استبداديين يملكون أسلحة الدمار الشامل.[3]

وصياغة هذا المفهوم يتضمن إعادة نظر صريحة بالمبادئ التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية سواء في السياسة الخارجية وتنظيم القوات المسلحة وقيادتها وعقيدة استخدام القوة فيها، هذه الاستراتيجية تعمل وفق مفهوم محدد وهو أن المخاطر التي

---

[1] المرجع نفسه، ص 44.

[2] المرجع نفسه ، ص 123.

[3] شاهر اسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 47.

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية قد تغير مصدرها وطبيعتها، فلم تعد موجهة من عدو مجرد بل من مجموعات إرهابية دولية ودول تتساهل معها وتدعمها كذلك من دول تمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأخرى تتزود بها أو مستعدة لإنتاجها.

والضروري للسياسة الأمريكية الخارجية وهو هذه المرحلة يتجسد في الإرهاب، الذي يمكن تشخيصه بحركة سياسية عقائدية اجتماعية أصولية لها مناخها العام، ولما تنظيماتها وبيئتها البشرية التي تتمثل في العالم الإسلامي والدول العربية منه في الموقع المركز.

فضلا عن أن مسألة مكافحة الإرهاب تصاعدت في إطار الاستراتيجية الأمريكية تحت تأثير أفكار تيار المحافظين الجدد، وقد تم استخدام الحرب على الإرهاب من طرف الإدارة الأمريكية كبوصلة تقيس بها علاقاتها الدولية الخاصة بعد ضربات 11 سبتمبر 2001 التي استغلت فيها حجم التعاطف الدولي كونها الضحية من أجل تحقيق ما يلي[1]:

1-توسعة النفوذ الأمريكي دوليا تحت وطأة تهديد الدول والجماعات والأشخاص الداعمين للإرهاب.

2-إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة جاهزة للتدخل في كل مكان، على مختلف الأصعدة وبأية طريقة تراها مناسبة لمصالحها.

3-محاولة القضاء على أي صوت يحاول ممانعة السياسة الأمريكية، والتأكد على أن أمريكا تفعل ما تريد والعالم يجب أن يفهم هذا جيدا.

وقد جعلوا من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها السبيل لحل المعضلات التي تواجه تلك الاستراتيجية.

الأمر الذي يعد بمثابة تحذير أمريكي للدول والقوى السياسية المعارضة للسياسة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق باستخدام القوة لمكافحة الإرهاب الدولي في أية منطقة من العالم.

---

[1] عبد العظيم بن صغير ، <<**معضلات الحرب الأمريكية على الإرهاب خلال حكم الرئيس جورج بوش الابن، 2000-2008**>>، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جامعة الجزائر، جوان2016، ص 425.

ومن المعلوم أن الإرهاب يعتبر من أبرز التهديدات في منطقة المتوسط وتوجه الإدارة الأمريكية وسائلها للمحاربة في العالم ككل وفي المتوسط خاصة، خدمة لمصالحها ومحاولة منها على نشر الديمقراطية والاصلاح السياسي الذي مكن الإرهاب أو ما يسمى داعش من التوسع وبأسلحة متطورة كما هو الحال في بعض الدول المتوسطية كمصر وليبيا وسوريا.

ثالثا : مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب.

تقوم الاستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب على مرتكزين اثنين بالإضافة إلى مرتكز جديد ثالث وهي كما يلي[1]:

أ- استخدام القوة الصلبة : والتي تتمحور على توظيف القوة العسكرية بهدف القضاء على الجماعات الإرهابية ويلعب الجيش الأمريكي إلى جانب قوات الدول الحليفة في الحرب على الإرهاب دورا رئيسيا في تنفيذ هذا الهدف والذي يعتمد على تنفيذ ضربات استباقية وعلى تمركز عسكري بسيط داخل الدول التي تشهد نموا للجماعات الإرهابية وهو ما تقوم به القيادات العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم وكذا الاعتماد على الشركاء في مكافحة الإرهاب الذين يعتبرون جزء من الأقاليم التي تم تحديدها كمجال لهذه الحرب.

ب- استخدام القوة الناعمة : في حربها على الإرهاب حيث أن طبيعة الحرب على الإرهاب خاصة في المناطق التي تشهد دولها ضعفا يجب أن لا يأخذ الطابع العسكري (القوة الصلبة) بل يجب أن يتساوق معها جهد حقيقي لهزيمة الإرهاب.

ولقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الناعمة في مكافحة الإرهاب سواء على مستوى الدول أو الشعوب تزامنا مع ظهور دراسات تدعوا إلى الاعتماد على الدبلوماسية لكسب أطراف دولية داعمة للحرب وللاستراتيجية المتبعة فيها وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار المساعدات الاقتصادية والتنموية والتدريب بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف لرفع مستوى أمنها.[2]

---

[1] فايزة بن الشيخ ، <<**دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**>>، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 01 جوان 2015، ص35.

[2] المرجع نفسه، ص35.

وفي خطاب ألقته " كونداليزا رايس " مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي في السابق سنة 2004 إلى أن الحرب على الإرهاب يحتاج إلى حرب ايديولوجية وشددت على طبيعة طويلة الأمر للصراع مع الإرهابيين وأشارت إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر دعت إلى ضرورة توفر استراتيجية تكون ذات طابع سياسي بقدر ماهو عسكري لشن حرب الأفكار لهزيمة الإرهاب.

ج-الحرب الوقائية أو الدفاع الوقائي فقد برزت كفكرة استراتيجية أمريكية جديدة للأمن القومي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتبنتها الإدارة الأمريكية للرئيس جورج بوش الإبن كعقيدة ونظرية معتمدة في السياسة الخارجية بعدما تم نشرها من قبل البيت الأبيض في سبتمبر 2002 ضمن وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وتكمن النواة الأساسية للحرب الوقائية ضمن وثيقة استراتيجية الأمن القومي في الجمع بين تهديدين بالغي الخطورة من منظور أمريكي وهما الدول المارقة والإرهابيين من جهة وإمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى.

ويمكن أن نفسر العمل الوقائي على أنه مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ خطوات مبكرة ووقائية ضد دول أو جماعات معادية، لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها انطلاقا من قاعدة أن المبادرة بالهجوم أفضل بكثير من انتظار حدوث الهجوم المعادي ثم الرد عليه بعد ذلك، ووفقا لعقيدة بوش- الحرب الوقائية- فإن التهديد يتحدد في ثلاثة قواعد أساسية : التنظيمات الإرهابية عالمية الانتشار، دول ضعيفة تمولها وتدعمها، وكذا الدول المارقة.[1]

وعموما يمكن إبراز الاستراتيجية الأمريكية والياتها في استمرار سيطرت الولايات المتحدة على النظام العالمي لعدة عقود قادمة ، منع أي قوة أخرى من محاولة مشاركتها هذه القمة بمعنى الحفاظ عل احادية القوة وضمان التفوق المطلق عسكريا واقتصاديا وثقافيا على مستوى العالم [...] وما يحقق للولايات المتحدة الأمريكية غلى مراكز النقل في انحاء الكون

[1] امام بن عمار ، <<**الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي**>>، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2007/ 2008، ص75.

وضمان وصولها غلى مناطق التهديد بأسرع وقت ممكن وبأقل مجهود مع تحقيق التفوق الشامل وبالمقام الأول تحقيق ضمان أمن الولايات الأمريكية ومصالحها وحلفائها والقضاء على أي تهديدات موجهة إليها.[1]

المبحث الثاني : علاقة الحرب الأمريكية على الإرهاب في المتوسط بعامل النفط.

أولا : النفط في السياسة الأمريكية.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم وتحتل الريادة في صناعة النفط العالمية نظرا لقدرتها التكنولوجية وضخامة شركاتها فقد كانت الدولة الوحيدة المنتجة للنفط حتى عام 1962 قبل أن يكتشف وجوده في دول أخرى اعتمدت السياسة النفطية الأمريكية من نهاية الحرب العالمية الثانية على التوازن بين الانتاج والاستهلاك فقد كانت تعتمد على انتاج المحلي وتصدير الفائض إلى الخارج ولكن الوضع تغير في ما بعد فمنذ 1948 أصبحت دولة مستورد.

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية العالم العربي عبر منابع النفط وهذا يعني أن سياستها لا يمكن تحديدها بمعزل عن هذه المادة الإستراتيجية ولتنوع مصالحها في منطقة وانتشارها في العالم مما يحتم عليها وضع خطط استراتيجية شاملة تؤمن من خلالها ضمان واستمرارية مصالحها في الخارج خاصة المصالح الحيوية منها كتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي الذي يعد أهم ركائز الأمن القومي الأمريكي.[2]

ونظرا لمكانة النفط كأهم مصدر للطاقة الأمريكية والعالمية، كذلك مع استمرار تراجع الاحتياطي النفطي لدى العديد من الدول الصناعية الكبرى وانحصاره في مناطق محدودة في

---

[1] محمد نصر مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 389.

[2] خميسة عقابي ، <<**النفط في العلاقات الأمريكية-العربية(دراسة حالة الجزائر 1990-2014)**>>، مذكرة ماجستير (غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص81.

العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، فهو يشكل خطرا على الأمن القومي الأمريكي حسب رأي العديد من المختصين، وتقوم الإستراتيجية الأمريكية على التخطيط لمحاصرة الكتل الأوروبية جنوبا، ولذلك فهي تحاول عبر تكتيكات ومبررات سياسية لتكثيف تواجدها العسكري في البحر المتوسط حتى تتحكم في طريق التجارة العالمية الرابط بين الشرق والغرب.[1]

ثانيا : النفط في البحر الأبيض المتوسط.

يعد البحر المتوسط من المناطق الاقتصادية المهمة في الشرق الأوسط حيث تتوزع فيه ثروة الغاز بين مصر وقبرص وفلسطين وسوريا ولبنان، وعبرت قبرص وإسرائيل أشواطا مهمة وهما تتصدران مشهد التنقيب عن الغاز في المتوسط وتليهما مصر فيما بعد لبنان وسوريا، ولقد أصبح ملف التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط محور صراع جديد يتصدر المشهد السياسي الحالي بسبب وجود مشاكل تداخل الحدود البحرية بين دول كل من (مصر، اسرائيل، فلسطين المحتلة، لبنان، سوريا، تركيا، اليونان، قبرص).

ولقد كانت منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة شرق المتوسط خاصة ساحة لصراع جيوسياسي عالمي وإقليمي على مر العصور غير أن هذا الصراع أخذ منحى جديدا من مطلع الألفية الثانية وخاصة بعد اكتشاف احتياطات هائلة من الغاز في منطقة شرق المتوسط، وقد بقيت منطقة شرق المتوسط خارج دائرة الاستقطاب شركات النقط والطاقة والتي ركزت بقوة على أماكن واحتياطات الطاقة الأهم في المنطقة أي منطقة الخليج وبعد ظهور نتائج جديدة أكدت وجود احتياطات ضخمة من الغاز في حوض المشرق أعادت الدول الكبرى النظر في التركيز على الجهة الشرقية للمتوسط.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 81.

[2] زينب السماك شاكر ، <<**سباق الطاقة في البحر المتوسط : يرسم حرب الخرائط الجيو استراتيجية**>>، شبكة النبأ المعلوماتية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 مارس 2018 ،https://m.annabaa.org/arabic/strategicisseues/12707 .

ثالثا : القضاء على الإرهاب بالاستحواذ على منابع النفط.

يرى الخبراء العسكريون والاستراتيجيون والأمريكيون خاصة، أنه من بين مصادر الطاقة جميعها ليس هناك سلعة أكثر من النفط قادرة على اثارة الصراعات بين الدول في القرن الحادي والعشرين فالنفط يلعب دورا بالغ الحيوية في الاقتصاد العالمي وقد أصبح هذا الأخير سلعة إستراتيجية ولضمان استمرار توافره وتدفقه استخدام القوة العسكرية إذا استلزم الأمر بعد أن بات النفط أحد أهم المصالح الحيوية للقوى العظمة في العالم، ويبقى النفط محركا أساسيا للعلاقات والصراعات أو الحروب خاصة بعد أزمة النفط 1973–1974 والتي والتي أفاق عليها الأمريكيون ليتأكدوا من بلوغ انتاجهم النفطي مرحلة الذروة وما ترتب على ذلك من شيوع هاجس نضوب النفط وتزايد الاعتماد على الخارج.[1]

وبالعودة إلى الدور الأمريكي وما تشكله جماعة المصالح النفطية من ضغوط على الإدارة الأمريكية وذلك بشن حرب شاملة تحت دعاوى محاربة الإرهاب وخاصة الإسلامي منه.

وأما الحروب التي افتعلتها الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق عديدة كان النقط من الأسباب الحقيقة التي تحاول اخفائها من أجل السيطرة على العالم وتبنت هذه الأهداف النفطية من خلال تصريحات كثير من المسؤولين الأمريكيين حول أهمية الممرات لنقل النفط والدول التي تحول كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي وجاء هذا ضمن مشروع استعماري جديد أطلق عليه القرن الأمريكي الجديد أمريكا التي حاولت خلق عدو جديد لها أسمته الإرهاب[2].

ونوضح ذلك من خلال دولتين تدخلت فيهما الولايات المتحدة الأمريكية بدافع القضاء على الإرهاب لاستغلال الموارد الطاقوية التي تمتلكانها.

---

[1] طارق سيف ،<<**هل يسيطر النفط على السياسة الدولية** ؟>>، الاتحادية الإمارتية ، معهد الامام الضراري الدولي للدراسات، 2007/09/09. ص 01.

[2] السيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2005/2000**، القاهرة، دار عالم المعرفة، ط1، سبتمبر 2005، ص 195.

1-**ليبيا** : فيمكن حصر أهم الأسباب التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل واسقاط الرئيس السابق القذافي هي استكمال لمشروع التجزئة الأمريكية في المنطقة (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، وكذا تعارض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مع سياسة الرئيس الراحل معمر القذافي فقد كان يدعم حركات التحرر وهذا ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية دعما للإرهاب بالإضافة إلى نفوذه الواسع في القارة الإفريقية وحجم الاستثمارات الكبيرة وجعلها منافسا لها، وما تتمتع به ليبيا من موقع إستراتيجي مهم فضلا عن اطلالتها على البحر المتوسط وما تحتويه من احتياط نفطي عالي الجودة وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا على إسقاط النظام السابق تحت غطاء الديمقراطية وتقويض الاستبداد والقضاء على الإرهاب، والسيطرة على بلد مهم يعد من أولويات الصراع الاقتصادي الذي تخوضه الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها بالإضافة إلى موقع ليبيا القريب من دول تحتوي على ثروات طبيعية هائلة وتحتوي على خزين من اليورانيوم وتخوفها من اكتساب الدول المنافسة على هذه المادة عن طريق الرئيس الراحل ولذلك الحرب الذي قادتها الناتو بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ليست لإحلال الديمقراطية ولا للقضاء على الإرهاب بل بدافع الهيمنة على موارد الطاقة.[1]

2-**سوريا** : شهدت الأزمة السورية حالة من التحيز الاقليمي والدولي ويعد ذلك إلى أن سوريا تشكل أهمية في توازنات اقليمية دقيقة، فأي طرف يسيطر على الملف الصوري يكون قد غير موازين القوى لمصلحته، حيث تقع سوريا على تخوم الملفات الثلاثة الساخنة في المنطقة (العراق، لبنان، فلسطين) وهي تؤثر وتتأثر بها بقوة.

وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا هو السيطرة على موارد مالية مهمة تأتيها من خلال تصدير النفط والغاز عن طريق الأنابيب إلى أوربا، وكذا موقع سوريا المطل على البحر الأبيض المتوسط وتشترك بحدود مع إسرائيل ولبنان والعراق والأردن مما يجعلها

[1] أحمد سليم عبد الله، <<**دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)**>>، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، 2014/2013، ص 114.

ات أهمية فهي ممر لنقل النفط، وتعتبر سوريا هي عقدة التقاء خطوط الغاز المصري والقطرية، والإسرائيلية والنظام السوري لن يقبل أبدا بمرور هذه الخطوط عبر أراضيه حفاظا على مصالحه الاستراتيجية مع حليفه الروسي فكان الحل هو الاطاحة بالنظام السوري وبهذا المحرك الأساسي للأزمة السورية هو الغاز.[1]

المبحث الثالث : مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة.

أولا : الموقع الجيو سياسي لإسرائيل.

إن إسرائيل تجد نفسها من الوجهة الاستراتيجية أنه ينقصها العمق الاستراتيجي ويشكل هذا العمق مبدأ مهم من المبادئ الاستراتيجية العسكرية عموما ومن هنا نظرت إسرائيل بأهمية بالغة إلى الأراضي التي احتلتها سنة 1967 فقد أشار " موشيه ديان " إلى أن أهمية هذه الأراضي تكمن في قيمتها الأمنية إلا أن الواقع الجيو سياسي لإسرائيل معقد جدا لأنها كيان يفتقر إلى العمق الاستراتيجي في ظل التطور التكنولوجي في ميدان الأسلحة وتشكل الجغرافيا السياسية لإسرائيل معضلة أمنية.[2] وعليه فعامل الجغرافيا السياسية، وكما تشير المعطيات فإنه يحتشد حوالي 80–90 % من سكان إسرائيل في المنطقة تمتد نحو 120 كلم على طول شاطئ بين حيفا وأسدود، وهذا يشكل تهديدا أمنيا حقيقيا لإسرائيل نتيجة العمق الاستراتيجي الضيق الذي يجمع فيه غالبية السكان هناك، حيث يرى " زئيف شيف " المحلل العسكري في صحيفة " هارتس الإسرائيلية " أن هذه المبادئ تتجسد في الإستراتيجية الدفاعية، الردع النووي الغامض ونقل الحرب إلى أرض العدو وبالمقابل يرى محللون أن ثمة سلسلة مشكلات ستظل تضع إسرائيل أمام تحديات أمنية بعيدة المدى هي[3] :

---

[1] طلال حيدر ، <<**التنافس الروسي–الأمريكي في سوريا، مجلة العلوم السياسية والقانون**>>، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، العراق، 2017. ص 03.

[2] الياس حنا،<<**غزة بين التكتيك والجيو بوليتيك**>>، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 77، 2009، غزة، ص51

[3] حمدونة رأفت، <<**التحالف الاستراتيجي الأمريكي التاريخي مع إسرائيل على الموقع**>>: تم الإطلاع عليه في 28 مارس 2018 http://paltoday.ps/arabic/News119163.html .

1-صغر إسرائيل وقلة مواردها.

2-انعزال إسرائيل من الناحية الجغرافية وضعف العمق الإستراتيجي.

3-حساسية الإسرائيليين للخسائر المدنية والعسكرية.

4-رفض مجموعة من الدول العربية والإسلامية الاعتراف بشرعية إسرائيل ووجودها كدولة في المنطقة.

5-بعض دول المنطقة ترى في قدراتها العسكرية تهديدا لأمنها ومصالحها.

وسيتم النظام السياسي الإسرائيلي بالاعتماد المتزايد على الراعي "الامبريالي" (الولايات المتحدة الأمريكية" كما أنه يعمل دائما منذ أن وجد الارتباط العضوي بين الدولة الإسرائيلية والحركة الصهيونية و من حركة الرأسمالي الاحتكاري و الاستعماري، حتى يكون جزء فعالا و مشاركا مهما في التخطيط لمصلحة الغرب بما يفيد مصالحه، و على الرغم من أن دستور أي دولة هو الذي يحدد طبيعة نظامها السياسي و العلاقة بين السلطات إلا أن إسرائيل التي توصف بأنها واحة الديمقراطية، و ليس لها دستور مكتوب حتى الآن بالرغم من أن هذه الجزئية كانت مسار جدل منذ إعلان قيام دولة إسرائيل في 1948[1].

تأثر النظام السياسي الإسرائيلي بالنظام السياسي البريطاني، و لكنه لم يستند إلى تقاليد عرفية و أعراف راسخة و منبعه كما الحال في بريطانيا، و لم يستند إلى دستور كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية إذ لا يوجد دستور في إسرائيل حتى الآن، فقد استعاضت إسرائيل عن وضع دستور لها سن مجموعة من القوانين الأساس التي تعالج وظائف الأذرع المختلفة للحكم و المؤسسات الرسمية في الدولة و قام الكنيس الإسرائيلي بتشريعها بالتدريج.كما تعتمر إسرائيل النظام الجمهوري ذي النظام النيابي البرلماني، على شاكلة النظام البرلماني الإنجليزي، حيث تكون الوزارة مسئولة أما المجلس النيابي بمعنى

[1]طارق براشدي و إحسان سعدي: <<**صناعة القرار الأمني في إسرائيل، تأثير المؤسسة العسكرية فيه**>>، مذكرة ماستر(غير منشورة) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قالمة، 2014/2013، ص 50.المرجع السابق .

مسؤولية جماعية عن تصرفاتها المتعلقة بإدارة شؤون الدولة أما المجلس و أن تكون حائزة على ثقة أغلبية أعضاء المجلس النيابي بحيث عليها أن تقدم استقالتها إذا فقدت الثقة.

بناء عن هذا يمكن القول أن النظام النيابي في إسرائيل يتخذ من الديمقراطية طريق الديمقراطية طريق لممارسة الحكم و يماثل بينه و بين أعرق النظم الديمقراطية. وهكذا يكون الشكل الديمقراطي للنظام السياسي الإسرائيلي ما هو إلا تغيير عقلاني يشجع اليهود على الهجرة و الاستيطان[1].

ثانيا : واقع العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول المؤثرة على ديناميكية السياسية الدولية من الناحيتين الجيو سياسية والجيواستراتيجية.

إن اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة على الميزان العسكري بينها وبين الدول العربية زود الحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بوسيلة فعالة للتأثير على قرارات إسرائيل في سياق النزاع العربي –الإسرائيلي بين أن اضطرار إسرائيل إلى مراعاة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ليس ناجما على اعتبارات عسكرية وحسب فقد أصبح تأثير الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على الأسلحة أمرا ثانويا يسببه الاعتماد السياسي والدبلوماسي الذي تعزز من خلال الأخيرة بسبب عزلة إسرائيل الدولية (نظرية التلاقي).[2]

وقد أعلن ترومان تأييد الولايات المتحدة واعترافها بالدولة العبرية بعد ساعات من الإعلان عنها [...]ومنذ ذلك التاريخ والتأييد الأمريكي لإسرائيل يأخذ أشكالا متصاعدة.[3]

وعند دراستنا للدور الاسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية نلاحظ أنه يتعدى المنطقة العربية ليصبح دوره عالميا فلإسرائيل دور مهم في افريقيا، ليس ضد الدور العربي الذي يكاد

---

[1] المرجع نفسه .

[2] أيلون أ، دان هوروفيتش، وآخرين، **الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية**، قبرص، وكالة المتار للصحافة والنشر، 1986، ص 64.

[3] السيد أمين الشلبي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

يكون ضئيلا بل ضد الدول الغربية ومنها فرنسا ذات الدور المنافس للولايات المتحدة، فبد انتهاء الحرب الباردة مازالت للولايات المتحدة مصلحة في منع أي قوة معادية من السيطرة على هذه المنطقة وحماية أمن إسرائيل، لأنها وإن انتهت المواجهة مع السوفيات إلا أنه لاتزال لها أدوار منوطة بها وخاصة فيما يتعلق بمواجهة ما يسمى بالتطرف الإسلامي وأيضا باتجاه الحصول على نفط المنطقة بأسعار معقولة، على الرغم من ذلك أثير جدل حول الأسباب الاستراتيجية لمصلحة الولايات المتحدة في الحفاظ على امن ومصالح إسرائيل.[1]

فلقد كانت لإسرائيل أهمية إستراتيجية في ظل الحرب الباردة، إلان أن انتهاء هذه الحرب لم يترتب عليه انتهاء التحالف الأمريكي–الاسرائيلي، ذلك أن اسباب هذا التحالف ترتبط بعوامل أقوى بكثير من مجرد دور إسرائيل في الحرب الباردة فهي ترتبط بالأهمية الاستراتيجة المحتملة لإسرائيل في المستقبل وبالقيم المشتركة التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية والعوامل السياسية التي تدفع بالأخيرة نحو استمرار الالتزام بأمن إسرائيل كإحدى السمات التي تميز السياسة الخارجية الامريكية.[2]

تتمتع العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بصفة " التحالف الاستراتيجي " وتتمتع إسرائيل بناء على ذلك بدعم أمريكي متعدد المستويات وتعتبر الولايات المتحدة إسرائيل مصلحة حيوية أمريكية وأن أمنها من أمن المصالح الأمريكية في المنطقة، ولذلك فإن قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية واعتبار إسرائيل أداة يمكن استخدامها في أي تحرك عسكري أمريكي في المنطقة، والقوة الدافعة للسياسة الأمريكية عامة في المنطقة ترجع بشكل كامل تقريبا إلى السياسة الأمريكية الداخلية ولا سيما إلى نشاطات " اللوبي الصهيوني " لقد تمكنت مجموعات أخرى ذات مصالح خاصة من توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في الاتجاهات التي تفضلها.

[1] جمال مصطفى عبد الله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 305.
[2] المرجع نفسه، ص 328.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا رئيسيا في دعم إسرائيل اقتصاديا وعسكريا كما وفرت لها الحماية السياسية داخل أجهزة المنظمة الدولية.[1]

ازدادت المساعدات الأمريكية الواسعة لإسرائيل ازديادا كبيرا بعد ما ولدت سلسلة من الحروب العربية الإسرائيلية شعورا بين الكثيرين من الأمريكيين بأن إسرائيل محاصرة باستمرار ولاحقا، التزم الكونغكرس مدعوما برأي عام أمريكي واسع تعزيز الجيش والاقتصاد الاسرائيليين عبر زيادات كبيرة في المساعدات الخارجية.[2]

و من أبرز العوامل التي ساهمت في تطوير العلاقة بين إسرائيل و الولايات المتحدة حتى أصبحت ذات طبيعة استثنائية و منها:

أ-العامل الديني: إن فكرة الدولة اليهودية تنشيط عطف و تأييدا عند الشعب الأمريكي فإسرائيل الحديثة لا ينظر إليها من قبل المذاهب البروتستانتية الأمريكية على كونها دولة جديدة بل هي امتداد لدولة قديمة و لدراما قديمة تتداخل فيها شؤون الله و الإنسان معا.

ب-العامل السياسي: و المقصود بالعامل السياسي الدور الذي يلعبه اليهود الأمريكيون داخل المجتمع وفي السياسة الأمريكية، اللوبي الصهيوني يعتبر المنظمة الأكثر تأثيرا في العاصمة الأمريكية فهذه المنظمة تمنح المساعدات المالية لدولة إسرائيل.

ت-العامل الإعلامي: إن التعاطف الذي تلقاه إسرائيل داخل المجتمع الامريكي قد تعاظم شأنه بسبب الحملات الدعائية التي تقوم بها إسرائيل لتلميح صورتها على المستوى الدولي فوزارة الخارجية الإسرائيلية تنشر كل عام مئات الدراسات و المقالات في المجلات والصحف الأمريكية [3].

---

[1] الحمد جواد، <<**أمريكا واسرائيل، تحالف استراتيجي وأزمات تكتيكية**>>، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 51، 2010، عمان، ص2.

[2] جيرمي شارب، **المساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل 5 كانون الثاني/يناير 2006**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 2007، ص 06.

[3] حبيب كميل، **الشرق الأوسط و فلسطين في الرؤية الأمريكية**، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 36.

ثالثا : ضمان حماية أمن إسرائيل .

تواجد إسرائيل في المنطقة حتم على أمريكا تبني استراتيجية حماية أمن حليفتها الاستراتيجية في المنطقة من محور الشر (إيران وسوريا) حسب تعبير الأمريكيين.

ورغم تغيير الحزب الحاكم في أمريكا إلا أن مسألة أمن إسرائيل لم تتغير أمن إسرائيل من أهم أولويات السياسية الخارجية الأمريكية، حيث يشكل عامة أساسية لما يلقاه من اهتمام كبير، وفي هذا عبر الرئيس الأمريكي باراك أوباما " Barak Obama " حيث قال : " لن نسمح بالمساس نهائيا بالضمانات الأمريكية لأمن إسرائيل والعلاقات مع إسرائيل عميقة جدا إسرائيل محاطة بجيران خاضوا معها حروب ويهددونها بالحروب لذلك كل اتفاقية سلام يتم التوصل لها يجب أخذ احتياجات إسرائيل الأمنية في هذه الإتفاقية وأن إسرائيل تتعرض باستمرار وعلى مدار اليوم لتهديدات أمنية ".

وضمان إسرائيل في عهد مإ ستمر كما كان في عهد أسلافه يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية بالنظر لأهمية إسرائيل الإستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية للقيام بعمليات عسكرية في كافة الاتجاهات وتتولى الولايات المتحدة الأمريكية رعاية إسرائيل اقتصاديا وعسكريا وتعمل على اشراكها في برامجها الاستراتيجية المقدمة، كما توفر لها الحماية الدبلوماسية في المحافل الدولية حتى يومنا هذا ومن خلال الطرح القائل: أن إسرائيل هي أمريكا وأمريكا هي إسرائيل فعند رسم أي إستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية حول قضايا فإن إسرائيل تكون على لائحة الاهتمامات الأمريكية.[1]

وقد أمنت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل الحماية الكاملة بشأن برنامجها النووي وحرصت على إبقاء هذا البرنامج خارج إطار معاهدة منع الإنتشار النووي.

[1] حسام سويلم ، <<**الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**>>، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002، القاهرة، ص 58.

حيث أن إسرائيل تنفرد بكونها القوة النووية العملاقة في حوض البحر الأبيض المتوسط وهي بذلك تحرص على احتكارها للأسلحة النووية و الحرص على حرمان أي دولة في المنطقة من امتلاك القدرات النووية و هو هدف تمكنت من تحقيقه، و قد رفضت إسرائيل التوقع و الانضمام إلى هذه المعاهدة و بدعم أمريكي مباشر و أصبح عامل الردع العسكري غير التقليدي و خاصة النووي هاجسا لكافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ إنشاء دولة إسرائيل 1948 و حتى وقتنا هذا و مع استمرار التوجهات الأمريكية في دعم إسرائيل بعدم التوقيع على المعاهدة فإن أمن المنطقة سيعرض إلى خطر كبير و لهذا باتت الضرورة تتطلب من أي وقت مضى التركيز على السلاح النووي الإسرائيلي و المطالبة بانضمام إسرائيل إلى تلك المعاهدة[1].

[1] إسراء شوقي الكعود، << **التسلح النووي الإسرائيلي و أثره في الشرق الأوسط**>>،مجلة دراسات دولية، العدد 45.ص 28.

خلاصة الفصل:

ظهرت تحديات كبرى إثر انتهاء الحرب الباردة استدعت إحداث تغيير شامل في ملامح التوجه الإستراتيجي الأمريكي، وانصبت في الأساس على بروز الإرهاب وما ينتج عنه من مخاطر تزامنا مع توفّر وانتشار تكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل، وسعت لمواجهة هذه التحديات عملت إدارة بوش على إدخال تغييرات جذرية في فكرها الإستراتيجي عبر تجاوز مفاهيم الحرب الباردة التقليدية، وهذا بهدف الاستجابة للمتغيرات الجديدة التي أفرزها تحول النظام الدولي وبصفة أساسية عقب هجمات الحادي عشر سبتمبر، والتي استغلت بدورها بشكل مدروس للإفصاح عن عقيدة إستراتيجية من نوع مختلف استهلت بإعلان حرب عالمية النطاق على الإرهاب، واستهداف عدة دول تدخل في هذا الإطار، وفي نفي الوقت يتوجه العالم نحو نظام عالمي جديد وهو بحاجة إلى ديمومة التطور الاقتصادي في العالم والذي لا يمكن تحقيقه إلا بتأمين مصادر تمويله ومنها النفط بالدرجة الأولي، حيث أن هذه المادة قادرة على إثارة الصراعات بين الدول، وقد قامت الولايات المتحدة على افتعال الحروب بهدف مكافحة الإرهاب في مناطق عديدة بينما كان النفط من الأسباب الحقيقية التي نحاول إخفاءها من أجل السيطرة على العالم.

وتحتل إسرائيل مكانة كبيرة في إستراتيجية الأمريكية وتعتبر أهم الفواعل المهمة والمؤثرة في قضايا منطقة المتوسط الشرقي، حيث تبنّت إستراتيجية لحمايتها وضمان أمنها بما أنها حليف إستراتيجي في المنطقة، وما يدل على ذلك إعلان دونالد ترامب الأخير أن القدس عاصمة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى فلسطين، وذلك كان إعلان صريح على أن أمريكا هي إسرائيل والعكس صحيح.

الخـاتـمة

من خـــلال ما سبق يتبين لنا أن للبحـر الأبيض المتوسـط موقع جيـو سياسي مهم، باعتباره منطقة تتوسط ثلاث قارات، وبما أن الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي، أصبحت هي القوة الوحيدة المهيمنة في العالم وتهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار للدول، فقد تدخلت لحل الأزمة التي وقعت في المنطقة المتوسطية، وذلك بعد فشل الاتحاد الأوربي في القيام بمسؤولياته اتجاهها، إلا أن حوض المتوسط قبل أن يكون مجال ومكان هو مشكل في حد ذاته، نظرا للعلاقات المركبة والمعقدة بالإضافة إلى الرهانات الأمنية الكثيرة في هذه المنطقة، ومع التغيرات والتحولات الدولية عقب نهاية الحرب الباردة، لم يبقى المتوسط بعيدا عنها فقد واجه العديد من التهديدات الأمنية، جعلت دوله تعاني من أجل تحقيق الأمن، حيث أثرت على جنوبه أكثر من غربه ورأت هذه الدول أن الولايات المتحدة الأمريكية حليف استراتيجي، تأخذ به من أجل التصدي لهذه التهديدات، وما يلاحظ أن سياسة الولايات المتحدة الامريكية المتعاظمة في المنطقة، إذ تسعى إلى تأسيس شراكة أمنية عسكرية واقتصادية مع دول المنطقة، وذلك من خلال مزجها بين مفهوم الأمن العسكري والأمن الاقتصادي، إلا أنها لا تزال تشد إلى عامل الردع العسكري، كإجراء لتظهر على انها القوة العسكرية المهيمنة في الحوض المتوسطي، والقادرة على إدارة نزاعاته والمحافظة على مصالحها في المنطقة.

فقد أخذت من القوة العسكرية ذريعة لتحقيق هدفها في السيطرة حيث قامت بتوظيف حلف الناتو لخدمة استراتيجيتها، فهو يشكل أداة الهيمنة الأمريكية على العالم وسياستها بالإضافة إلى وسيلة أخرى، والمتمثلة في الأسطول السادس، فهو يعتبر الدرع العسكري الحامي للمصالح الأمريكية في حوض البحر المتوسط، وأمام وضع دولي جديد حتم عليها أن تنتهج نهجا أمنيا يتماشى مع هذا الوضع، حيث تضمنت السياسة الجديدة للحلف الأطلسي الحوار مع الدول المتوسطية، فقد دخل في حوار مع دول المتوسط بإطلاق مبادرة مع سبعة بلدان 1994، ليتم تطوير الحوار إلى صيغ عملية للتعاون، وأما الأسطول فتعددت

مهامه الأمنية الجديدة، وأبرزها مراقبة القوة المعادية بشكل وقائي، وضرب مصادر الإرهاب التي تهدد المصالح الأمريكية، بالرغم من أنهما يختلفان في المهام، إلا أنهما يلتقيان في أهدافهما الإستراتيجية الكبرى، وعلى رأسها تحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة.

وضمن استراتيجيتها الهيمنة على المنطقة أخذت من البعد الاقتصادي في علاقاتها مع دول المتوسط ضامنا لاستمرار وديمومة البعد السياسي والعسكري، حيث مكنها من احتواء دول تتطابق مصالحهم وفق السياسة الأمريكية، وكان الجانب الاقتصادي هو المرحلة الثانية من سياسة الهيمنة، فقد شكلت حلفاء في المنطقة يتمتعون بمكانة استراتيجية و مواقف دولية بارزة.

وبعد نقطة التحول التي مست العالم عموما والولايات المتحدة خصوصا، كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 إشارة انطلاق أو تحول في الاستراتيجية الأمريكية، إذ برز الإرهاب الدولي كعدو خطير يهدد مصالحها و قوتها.

واستغلت حجم التعاطف الدولي لها كونها الضحية من أجل تحقيق توسعة نفوذها دوليا وإعطائها ذريعة للتدخل في كل مكان، كما حاولت القضاء على أي صوت يحاول ممانعة السياسة الأمريكية، وقد سمحت استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب بربط الجانب العسكري بالجانب الاقتصادي، تحت مصوغ تحقيق الأمن، فشكلت تدخلاتها بدافع القضاء على الإرهاب، وتحقيق مصالح حيوية كتحقيق الأمن الطاقوي، الذي يعد أهم ركائز الأمن القومي الأمريكي.

ووجدت أن المنطقة غنية بثرواته النفطية، فلابد من الاستيلاء عليها قبل وصول الدول المنافسة لها، وما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تلقي بثقلها في المنطقة، ظهور ما يعرف بالكيان الإسرائيلي حيث ربطت بين أمنها وأمن إسرائيل واعتبرت أمن هذه الأخيرة بمثابة أمر حياة أو موت، على اعتبار أنها من المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع المعتمدة

أ/ المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1- الهزايمية محمد عوض، **قضايا دولية: حركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، عمان: جامعة العلوم التطبيقية، 2005.

2- المخادمي رزيق عبد القادر، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

3- السلطان عبد الله مصطفى جمال، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: 1989، 2000**، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2002.

4- الفاتح كامل، **الحروب الأمريكية الجديدة**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

5- الشاهر إسماعيل شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11أيلول 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

6-الياسري طاهر ياسين، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية، رؤية قانونية وتحليلية**، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، 2010.

7- أيلون أردان هورفيتش والآخرين، **الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية**، قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، 1986.

8-هارت ليدل، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة : الهيثم الايوبي، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، ط4، 2014.

9- كميل حبيب، **الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية**، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2012.

10- مهنا نصر محمد، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

11- رتليدج أيان، **ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها**، ترجمة: مازن الجندلي، لبنان: الدار العربية للعلوم، ط2، 2006.

12- شارب جيريمي، **المساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل: كانون الثاني، يناير 2006**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 2007.

13- شلبي أمين السيد، **أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000،2005**، القاهرة: عالم المعرفة، ط1، سبتمبر 2005.

ثانيا/ الدوريات والمجلات

14- الحمد جواد، «**أمريكا وإسرائيل: تحالف استراتيجي وأزمات تكتلية**»، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 51، 2010.

15- الكعود شويق إسراء،«**التسلك النووي الإسرائيلي و أثره في الشرق الأوسط**»، دراسات دولية، العدد 45.

16- العايب خير الدين، «**التسابق الأمريكي الأردلي في حوض المتوسط: هل هو مقدمة لحرب باردة جديدة**»، البيان، 2017.

17- بالة عمار، « **المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأردلي الأمريكي**»، مجلة شؤون عربية، العدد 05 جانفي 2016.

18- بوعناني سميحة، «**الجريمة المنظمة و علاقتها بالهجرة غير شرعية**»، مجلة تاريخ العلوم، العدد 2، 2014.

19- بن صغير عبد العظيم، « **معضلات الحرب الأمريكية على الإرهاب خلال حكم الرئيس جورج بوش الابن 200- 2008**»، دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، جوان 2016.

20- برد رتيبة، «**السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط**»، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016.

21- حيدر طلال، « **التنافس الروسي الأمريكي في سوريا**»، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، 2017.

22- حنا الياس، « **غزة بين التكتيك والجيوبولتيك**» ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 77، 2009.

23- حسون محمد، «**الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي**»، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.

24- مسعود يونس، « **المصادر الجديدة المهددة للأمن**» ، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، جوان 2015.

25- مقلد حسين طلال، « **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي**» مجلة الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011.

26- مرشدي هاني، « **العلاقات المصرية الأمريكية**» ، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 61. 2013.

27- نيوف صلاح، «**جيوبولتيك البحر المتوسط: الخصوصية و الاستثناء (2)**» ، مجلة إيلاف، العدد 6065، 29 ديسمبر 2017.

28- سوبلم حسام، «**الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**»، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002.

29- سيف طارق، «**هل يسيطر النفط على السياسة الدولية؟**»، معهد الإمام الصدارى الدولي، 2017/09/09.

30- عريبي أمال، « **حلف الناتو .... من عقيدة دفاعية إلى تبعية هجومية أمريكية**»، مجلة العمال، العدد 513، 2012/05/02.

31- صالح محمد أديبة،« **الجريمة المنظمة، دراسة قانونية مقارنة**»، مركز تودستان الدراسات الإستراتيجية، 2009.

32- صبري محمد على وقاسمي مصطفى،« **مواقف الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة حيال الملف النووي**»، مختارات إيرانية، العدد 225، سبتمبر 2006.

33- شوقي محمود، « **التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي**»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد09، جانفي 2014.

ثالثا/ الأطروحات والرسائل الجامعية:

34- بالة عمار، « **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**»، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012/2011.

35- بوزيد اعمر،« **البعد الأمني المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا)**» ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر.

36- بن الشيخ فايزة، « **دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**» ، مذكرة الماستر الأكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 01 جوان 2015.

37- بن عمار إمام، «**الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي**» ، مذكرة الماجيستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2007، 2008.

38- براشدي طارق وسعدي إحسان، « **صناعة القرار الأمني في إسرائيل تأثير المؤسسة العسكرية فيه**»، مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة 2014/2013.

39- برباش رتيبة، «**الأمن والإرهاب في المغرب العربي (مقاربة إستراتيجية)**» ، مذكرة الماجيستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2012.

40-برد رتيبة ، « **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**» ،مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2008-2009.

41- دانداني عبد الغاني، « **ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية**»، مذكرة الماستر، قسم العلوم السياسية، الجزائر.

42- هنون نصر الدبن ،« **التنافس الآمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية (مقاربة أمنية)**» ،مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة سعيدة 2014-2015.

43- .زايدي وردية، « **استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية**»، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2012.

44- حمزاوي جويدة، «**التصور الأمني الأوروبي تحوينية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**»، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 2011/2010.

45- طورشي ليلى، «**دور حلف الشمال الأطلسي في المتوسط دراسة في مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي**» ، مذكرة الماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2011، 2012.

46- كحاحلية سفيان،« **دور حلف الناتو في استقرار منطقة البلقان كوسقو نموذجا**» مذكرة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسة 2016.

47- سهايلية سماح، «**الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية و أهميتها في الاستراتيجيات الدولية**»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014.

48- عبد الحليم عبد الله، عبد الحليم أسعد، «**الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي 2010-2011**»، مذكرة الماجستير 2012.

49- عبد الله سليم أحمد،« **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية 2001-2013**»، مذكرة الماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، 2010/2013.

50- عقابي خميسة، «**النفط في العلاقات الأمريكية العربية (دراسة حالة الجزائر 1990-2014)**» ، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة 2014-2015.

51- ركح عميروش، « **السياسة الأمنية الأمريكية الأوروبية في البحر المتوسط بين التعاون والتنافس**»، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 2009/2008.

52- شوقي ذياب، و بوعكاز صبرين،« **البعد الأمني للهجرة غير شرعية في منطقة غرب المتوسط، دراسة حالة المغرب أ نموذجا**»، مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تبسة، 2015.

53- تباني وهيبة، « **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة الإرهاب**»، مذكرة الماجيستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2004.

54- ختو فايزة، «**البعد الأمني للهجرة غير شرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010**»، مذكرة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2010- 2011.

رابعا/ مواقع الانترنت:

55-الأسطول السادس الأمريكي، الموضوع في أسلحة القوات البحرية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 فيفري 2018.http://army-tech.net/forum/indesc.php

56-الأسطول السادس الأمريكي، المنتدى العربي للدفاع و التسليح، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 فيفري 2018.http://defense-arabe.com

57-الأسطول السادس الأمريكي: تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 فيفري 2018. http://www.google.dz/amp/aljazeera net.

58-الجريمة المنظمة، ويكيبيديا، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 فيفري 2018. http://www.mahmah.net.

59- السماك شاكر زينب، « **سباق الطاقة في البحر المتوسط يرسم حرب الخرائط الجيو إستراتيجية**»، شبكة النبأ المعلوماتية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 مارس 2018.12707/http://m.annabaa.org/arabic/strategicissues

60- بركات سليم، « **العلاقة التركية الأمريكية إلى أين؟**»، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 مارس 2018./http://shahaa.sy

61- بخوش مصطفى،« **التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**»، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16 فيفري 2018. http://omar .politic.blogspot.com

62- حمدونة رأفت: «**التحالف الاستراتيجي الأمريكي التاريخي مع إسرائيل**»، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 مارس 2018.119163.html http://paltoday.ps/arabic/news

63- علوي بلال: « **الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط**»، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16 فيفري 2018.http://3ilm3.blogspot.com

فهرس المحتويات

الفهـــــــــــرس

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
مقدمة	02
الفصل الأول: أهمية منطقة المتوسط والرؤية الأمنية الأمريكية الجديدة اتجاهها	
مدخل	10
المبحث الأول: القيمة الجيوسياسية لمنطقة المتوسط في الاستراتيجية الأمريكية.	11
أولا: الجغرافيا السياسية للمتوسط	11
ثانيا: مكانة المتوسط في الاستراتيجية الأمريكية	14
المبحث الثاني: البيئة الأمنية المتوسطية والتهديدات الجديدة.	16
أولا: الهجرة غير الشرعية	16
ثانيا: الإرهاب	18
ثالثا: أنتشار أسلحة الدمار الشامل	20
رابعا: الجريمة المنظمة	23
المبحث الثالث: تحول الرؤية الأمريكية اتجاه المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة.	25
أولا: السياسة الأمريكية في المتوسط لفترة الحرب الباردة وما بعدها	25
ثانيا: الرؤيا الأمريكية للمتوسط	27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001	
مدخل	32
المبحث الأول: الاستراتيجية الأمنية الجديدة في إطار حلف الناتو	33
أولا: نشأة وتطور الحلف	33
ثانيا: السياسة الأمنية الجديدة للحلف الناتو	37
المبحث الثاني: أهداف والمهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس	41
أولا: مفهوم الأسطول السادس	41
ثانيا: البحرية الأمريكية بعد الحرب الباردة	41
ثالثا: اهداف الأسطول السادس	42
رابعا: المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس	42

المبحث الثالث: السياسة الأمريكية في إطار الارتكاز على الحلفاء الاستراتيجيين	45
أولا: السياسية الأمريكية اتجاه مصر	45
ثانيا: السياسية الأمريكية اتجاه تركيا	46
ثالثا: السياسية الأمريكية اتجاه الاتحاد الأوروبي	47
خلاصة الفصل	49
الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	
مدخل	51
المبحث الأول: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في محاربة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001	52
أولا: التعريف الأمريكي للإرهاب	52
ثانيا: الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	53
ثالثا: مرتكزات الاستراتيجية الامريكية في مكافحة الارهاب	55
المبحث الثاني: علاقة الحرب الأمريكية على الارهاب في المتوسط بعامل النفط	57
أولا: النفط في السياسة الأمريكية	57
ثانيا: النفط في البحر الأبيض المتوسط	58
ثالثا: القضاء على الإرهاب للاستحواذ على منابع النفط	58
المبحث الثالث: مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة	61
أولا: الموقع الجيو سياسي لإسرائيل	61
ثانيا: واقع العلاقات الأمريكية الإسرائيلية	63
ثالثا: ضمان حماية أمن إسرائيل	65
خلاصة الفصل	67
خاتمة	70
قائمة المراجع	73
فهرس المحتويات	81